الخصخصة والبطالة

ومدى تأثير حصيلة الأولى على الثانية فى مصر

((دراسة اقتصادية ومجتمعية))

دكتور

المأمون على عبد المطلب جبر

مدرس بقسم القانون العام (اقتصاد ومالية عامة)

كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

المنهجية

لا شك أن وجود قدر من البطالة في أي اقتصاد يعد أمراً طبيعياً ، ولكن إذا تجاوزت البطالة حدوداً معينة؛ فإنها تصبح مشكلة لها خطورتها ؛ إذ أن آثارها السلبية لا تتوقف فقط عند الجوانب الاقتصادية، بل تمتد أيضاً إلى نواحي اجتماعية وسياسية. وتأخذ البطالة في مصر أشكالاً متعددة تختلف في أسبابها وكيفية معالجتها. حيث تؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة في مصر خاصة السافرة منها من حيث الحجم أو المدلول وانعكاساتها سواء المباشرة أم غير المباشرة. وبالتالي فإن ظاهرة البطالة التي بدأت تفجر أزمتها في ثمانينيات القرن الماضي تعد من أهم مظاهر الاختلال في الاقتصاد المصري . وتتجلى خطورة هذه المشكلة في مصر ؛ في الظواهر الاجتماعية السيئة من انتشار الجرائم وتعاطي المخدرات بين الشباب المتعلمين حيث أن أغلبهم من المتعلمين تعليم جامعي ولا تتوفر لديهم فرص عمل ، ومن ثم فوجود معدلات مرتفعة من البطالةوخاصة بين المتعلمين يعني إهداراً لجزء مهم من المورد البشري . ولقد أدت سياسة تشجيع الهجرة الخارجية دوراً فاعلاً وساعدت في الحد من مشكلة البطالة في عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات ، غير أن هذا النجاح بدأ في التراجع مع انخفاض اسعار البترول وعودة العمالة المصرية بعد حربي الخليج الأولى والثانية. وبالتالي فإنه رغم ضرورة الاهتمام بقطاع الاستخدام الخارجي، إلا أنه يجب أن يعطي له دور ثانوي وليس أساسي في استيعاب الأيدي العاملة،و يجب أن يكون الاعتماد الأساسي في استيعاب هذه الأيدي على سياسات داخلية كسياسات الاستثمار مثلاً والتي تستهدف خلق فرص عمل حقيقية في الاقتصاد المصري. وعليه فقد عملت الحكومة المصرية

على تشجيع القطاع الخاص بكافة أشكاله حتى يقوم بدور فاعل في عملية التنمية، وخاصة في استيعاب الأيدي العاملة منذ بداية السبعينيات. حيث أصدرت العديد من القوانين التي تشجع القطاع الخاص على زيادة دوره في النشاط الاقتصادي مع توفر البيئة الملائمة له، ومن أهم هذه القوانين، القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ بشأن تنظيم الاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة ، والقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ بشأن استثمار رؤوس الأموال الوطنية، وأخيراً القانون ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ – الذي حل محل القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ وتعديلاته حيث يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في مصر والقضاء على كل العيوب والقصور في القوانين السابقة وقد عمل على توفير مناخ ملائم للاستثمار في مصر ، وتدعيمه لكل المزايا والضمانات المقدمة من قبل . وبالرغم من ذلك لم تنجح سياسة تشجيع القطاع الخاص في خلق فرص العمل الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل على الرغم من الحوافز والمزايا والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومة للقطاع الخاص فلم تتجاوز فرص العمل التي وفرتها المشروعات التي تمت الموافقة عليها من جانب الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٢٢٥ ألف فرصة عمل حتى نهاية عام ١٩٨٧. وانخفضت نسبة العاملين في القطاع الخاص من حوالي ٧٠% من إجمالي العاملين في بداية الفترة إلى حوالي ٦٦% في نهايتها ويرجع ذلك أساساً إلى الاعتماد على تقنيات مكثفة لرأس المال خلال تلك الفترة بسبب الوفرة الوقتية التي تحققت من العملة الأجنبية نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وكذلك زيادة دور الشركات الأجنبية وشركات الانفتاح الاقتصادي التي اعتادت استخدام نظم كثيفة الاستخدام لرأس المال ، هذا،

فضلاً على اعتمادها الكبير على استيراد مستلزماتها من خامات وسلع وسيطة؛ مما يحد من أثرها الإيجابي في العمالة ، بالإضافة إلى أن ضيق السوق المحلي وضعف الصادرات، وإتباع سياسة الإحلال محل الواردات، ووجود الطاقات العاطلة قد قل من دور هذه السياسة في إتاحة مزيد من فرص العمل .

ولذلك كان لا بد من العمل على استخدام حصيلة الخصخصة الاستخدام الامثل للحد من أثارها السلبية تجاه البطالة واستخدامها في دعم المشروعات الصغيرة والتي تعد المستقبل بالنسبة للاقتصاد المصري إذا ما أحسن استغلالها وهذا ما سنوضحه في البحث .

مشكلة البحث :

يعد العمل هو مشكلة المشاكل لأغلب شباب مصر، وباتت فرصة العمل تساوي الحياة عند الكثير من الشباب، حتى أصحاب المؤهلات العليا منهم، وأصحاب التخصصات الرفيعة (الهندسة – العلوم .. الخ) وهذا يعكس مدى معاناة مصر من مشكلة البطالة في الآونة الأخيرة .

ولقد مثلت هذه المشكلة أحد الأسباب الرئيسية لتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، غير أنها لم تحظ بما تمثله من أهمية نسبية في الواقع العملي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي،، إذ خلت مكونات البرنامج الذي بدأ تطبيقه عام ١٩٩١ من السياسات المباشرة للتعامل مع قضية التشغيل ومواجهة البطالة .

وقد ترتب على إعاده تنظيم القطاع العام المصري وإتباع سياسة الخصخصة ، التخلص من العمالة الزائدة التي انتشرت في غالبية وحداته، مما عمق من حدة اختلالات سوق العمل ،ذلك أن العدد الإضافي من العمال

المسرحين قد اضيف إلى سوق عمل يعاني اصلا من معدل مرتفع للبطالة ، فضلا عن الاضافات السنوية الجديدة الى سوق العمل التي تقدر بحوالي ٥٠٠ الف عامل جديد سنويا .

وتحتل عملية الخصخصة مكانا رئيسيا في برناج الاصلاح الاقتصادي ويترتب عليها حجب رؤوس الاموال التي تدفع ثمنا لشراء أصول قطاع الاعمال العام القائمة على الاستثمار في خلق اصول وطاقات انتاجية جديدة واضافة فرص عمل جديدة في الاقتصاد المصري .

هدف البحث :

التعرف على حجم مشكلة البطالة في مصر وتقييم اثر برنامج الخصخصة على سوق العمالة في مصر فليست كل نواتج الخصخصة تسريح العمالة الزائده فقط في القطاع العام وإنما تنمية روح الاستثمار وبالتالي توفير فرص عمل واستخدام عوائد الخصخصة في خلق فرص عمل وتوفير ما كانت تتكبده خزانة الدوله في سد مديونيات شركات القطاع العام ،ومعرفة قدر الوفره الماليه التى حققتها الخصخصه وبيان مدى تأثير رؤية المجتمع التشاؤميه على نجاح برنامج الخصخصه .

فروض البحث :

١- تمثل البطالة مشكلة مزمنة في الاقتصاد المصري .

٢- للخصخصة دور سلبي يتمثل في زيادة معدل البطالة نتيجة تسريح العمالة الزائدة .

٣- استخدام عوائد الخصخصة الاستخدام الامثل يؤدي الى الحد من مشكلة البطالة .

٤- بيع الشركات بعد إعادة هيكلتها يوفر على الخزانة العامة للدولة مبالغ يمكن استخدامها في خلق فرص عمل جديدة .

أسلوب البحث :

يقوم البحث على أسلوب تحليل البيانات والمعلومات والواردة من المراكز المتخصصة وتحليلها والوصول إلى النتائج المطلوبة .

خطة البحث :

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول : -

الفصل الأول : الخصخصة وكيفية تطبيقها في مصر .

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث : -

المبحث الأول :- مزايا الخصخصة وضوابطها واستراتجيتها .

المبحث الثانى :- العولمة والخصخصة . ويتكون هذا المبحث من مطلبين:-

المطلب الأول :- العولمة والنمو .

المطلب الثانى :- العولمة ورأس المال البشرى .

المبحث الثالث :- رؤية مجتمعية حول الخصخصة.

الفصل الثانى :- نظرة عامة على البطالة وموقف الفكر الإسلامى منها .

المبحث الأول :- نظرة عامة على البطالة.

المبحث الثانى :- موقف الفكر الإسلامى من البطالة .

الفصل الثالث :- تأثير حصيلة الخصخصة على البطالة .

الخاتمة (النتائج والتوصيات) .

الملاحق .

المراجع .

الفصل الأول

الخصخصة وكيفية تطبيقها في مصر

المقدمة :

من المعروف أن الدور الاقتصادي للدولة قد أصبح فى غاية الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك فى جميع بلدان العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، وتفاوت درجات تطورها. وفى بلدان العالم العربي خصوصا بعد نيل استقلالها وسعت الدول العربية دائرة نفوذها وصلاحيتها ، وقد تضافرت عوامل عدة فى تعزيز دورها ، ومن هذه العوامل حرص النخبة السياسية التى وصلت إلى السلطة بعد الاستقلال على توسيع قاعدتها الاجتماعية، وعلى تدعيم الاستقلال السياسي لبناء قاعدة اقتصادية قوية، حيث إن جميع البلدان العربية شأنها شأن بلدان نامية أخرى فى أمريكا اللاتينية وآسيا كانت على اقتناع راسخ فى الخمسينيات أى مع نهاية المرحلة الاستعمارية بأن الدولة هى المعنية بقيادة عملية التنمية الاقتصادية وتنسيقها وتعبئة الموارد ورأس المال البشري ولكن عقد السبعينات أخذ يشهد بداية تحول تجسدت فى الثمانينيات فى حركة ناشطة عالميا للعودة إلى الليبرالية بمفهومها الأصلي التقليدي المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإطلاق قوى السوق لتعمل بحركة كاملة على جميع المستويات. ونلاحظ أن الخصخصة (Privatization) بمفهومها البسيط وهو التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة قد ظهرت إلى الوجود فى خِضم حركة التحول هذه لتدعو الدولة إلى التخلي على وجه التحديد عن الأداة الرئيسية التى استخدمتها فى تدخلها فى النشاط الاقتصادي ، ونعنى بها القطاع العام، ليأخذ القطاع الخاص مكانه

وحيث إن العديد من دول العالم واجهت صعوبات اقتصادية حقيقية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي الذى ساد خلال الثمانينيات، وفى أوائل العقد الماضي، ونتيجة لاستمرار مصروفات القطاع العام، فقد أدى هذا الأمر إلى بروز ظاهرة العجز فى الموازنات المالية وتدنى حجم الفائض فى الموازنات العامة في العديد من هذه الدول ، وتراكم الديون الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية . من هنا برزت الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل فى الهياكل الاقتصادية ، والارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء . وواقع الأمر أن فكرة الخصخصة ليست بالأمر المستحدث فى المجال الاقتصادي، حيث إنها اتبعت فى كثير من دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي وتفاوت النظم المتبعة لديها، ومما لا شك فيه أن الدافع وراء تبني هذه العملية قد اختلف من دولة إلى أخرى، ومن البديهي أن تختلف طرق وأساليب الخصخصة فى كل دولة من واقع قدرات الاقتصاد المحلي، غير أنه لا يوجد خلاف فى أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير ، ولا يمكن إنجازها فى عجالة مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي أو التطور الإداري. وقد تزامنت الدعوة للخصخصة مع اضمحلال الدول الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفيتي ، وتدهور اقتصاديات دول العالم الثالث، واستفحال أزمتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدى هذا إلى تبنى الدول الغربية لهذه الدعوة، لهذا فإن أهدافها لا تتوافق بالضرورة مع أهداف وظروف الدول النامية ، حيث يلعب القطاع العام دورا مهما فى بناء اقتصادياتها ، الأمر الذى يتطلب الدراسة المتأنية لبرامج الخصخصة والتحقق من كفاءتها وملاءمتها للاقتصاديات النامية. تعتبر عملية الخصخصة عملية معقدة ذات أبعاد وآثار سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وقانونية، لهذا يؤكد الخبراء أهمية أخذ الظروف والعوامل المحلية

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية بعين الاعتبار عند رسم استراتيجيات الخصخصة وتنفيذها، حيث إن هناك شبه اقتناع عالمي بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى ولذلك سنقوم في هذا الفصل باستعراض مزايا الخصخصة وضوابطها و استراتيجيات التحول من الملكية العامة إلى الخاصة ثم دراسة طرق الخصخصة التي تتبعها الحكومة المصرية.وذلك في مباحث ثلاثة على النحو التالى :

المبحث الأول

مزايا الخصخصة وضوابطها واستراتجيتها

أولاً : المزايا :

مما لاشك فيه أن سياسية الخصخصة تحقق العديد من المزايا نشير إلى أهمها فيما يلي ([1]) :

أولاً : استغلال كافة الموارد الإنتاجية المتاحة :

ذلك لأن الخصخصة بما تحققه من حريات الأفراد الاقتصادية واتساع الأنشطة أمام القطاع الخاص وتعددها فهى تعمل بذلك علي استغلال كافة الموارد الإنتاجية وغير المستغلة ، كما تتيح اكتشاف موارد إنتاجية واستعمالات جديدة للموارد الإنتاجية القائمة مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج .

ثانياً : استغلال الطاقات العاطلة وتشغيلها :

إذ أن الخصخصة تؤدى إلى انطلاق القطاع الخاص فى المجالات الاقتصادية المتعددة مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج واستغلال كافة الموارد

([1]) للمزيد من التفاصيل حول الخصخصة : راجع استاذنا الدكتور / رابح رتيب بسطا ،مجلة البحوث القانونيه والاقتصاديه،كلية الحقوق ،جامعة القاهره، العدد الأول ١٩٩٥م .

الإنتاجية المتاحة وغير المستعملة كما ذكرنا من قبل مما يتيح الفرصة لزيادة الأيدى العاملة واستغلال كافة الطاقات العاطلة وتحقيق التوظف الكامل لها ، كما أن زيادة عائد وناتج هذه الأنشطة المختلفة .

ثالثاً : توسيع قاعدة الملكية فى المجتمع :

ذلك أن سياسية الخصخصة وما يترتب عليها من نقل ملكية الشركات والوحدات الاقتصادية العامة إلى أيدى الأفراد والعاملين فيها مما يؤدى إلى اتساع قاعدة الملكية الخاصة ووضع العمالة فى هذه الشركات على الطريق الصحيح وينتج عن ذلك تحسين الجودة والقضاء علي كافة صور الإسراف والفاقد والتالف والعاطل والمهدر من عناصر الإنتاج حيث تتحول العملية الإنتاجية إلي عملية مشاركة فعلية وحقيقية من جانب العاملين فيها الذين أصبحوا مالكين لها بعد أن كانت عملية روتينية لا هم لهم فيها سوى الحصول على أجورهم ورواتبهم .

رابعاً : القضاء على بعض المشكلات الخطيرة التى يعانى منها القطاع العام:

من أهم مزايا الخصخصة أنها قد تعمل على حل بعض المشكلات المستعصية التى يعانى منها القطاع العام وذلك من خلال خفض عجز الموازنة العامة للدولة وتقليل عبء المديونية الخارجية ، وكذلك وقف تمويل الاستثمارات ذات العائد غير الاقتصادي وبالتالي ترشيد الإنفاق الاستثماري للدولة بالإضافة إلي التخلص من أعباء دعم المشروعات العامة الخاسرة مما يؤدى إلي توفير السيولة اللازمة لسداد ديون الدولة لضمان الثقة الدولية والمحلية فيها وكذلك لإدارة وتشغيل نشاط الدولة بما يرفع من كفاءة تشغيل وحداتها وتحسين الخدمات التي تقدمها .

خامساً : زيادة قدرة الأفراد علي إشباع احتياجاتهم ورغباتهم :

ذلك أن الخصخصة وما يترتب عليها من زيادات متوالية ومتدفقة في الدخول لكافة أفراد المجتمع سواء بالنسبة للعاملين ، أو أصحاب حقوق الملكية فى شكل أرباح وعوائد الاستثمار أو من الممولين للأنشطة الاقتصادية فى شكل فوائد يتفق عليها مما يؤدى إلى زيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع وحتى بالنسبة للدولة حيث تتمكن من زيادة إيراداتها عن طريق الضرائب والرسوم نظرا لارتفاع المقدرة التكليفية الفردية للممولين(١) .

سادساً : زيادة مقدرة المجتمع على الاستثمار مع زيادة الفائض الاقتصادي والتراكم الرأسمالى :

ذلك أن الخصخصة تؤدى إلى تشجيع الأفراد وحفزهم نحو تحويل المكتنزات المدخرة إلي استثمارات فعلية ذات عائد كبير وزيادة القدرة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج ، مع زيادة الفاعلية من أسواق المال والتوسع في الاستفادة منها فى توفير السيولة اللازمة لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة .

ويترتب على ذلك زيادة الوعى الاستثمارى لدى الأفراد حيث يتجهون نحو الاستثمار في المشروعات المنتجة والمربحة والإقلال من الميل نحو الاكتناز أو المضاربة علي الأراضى أو العقارات والمعادن النفيسه مما لا

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول المقدرة التكليفية الفردية للممولين راجع رسالة د/ رابح رتيب .
"Lacapacite contributive notionale et la capacite cotributive individuelle en droit fiscal francais et en droit afiscal egyptien These de doctorat d Etat,Paris.١٩٨٦

يضيف إلي الناتج القومى الحقيقي وذلك بسبب فتح أبواب الاستثمار أمامهم في شتى المجالات المرتفعة دون عوائق روتينيه أو قيود .

سابعاً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

من المؤكد أن التطبيق الصحيح لسياسة الخصخصة يؤدى إلى زيادة عدد المنتجين والوحدات الإنتاجية مما يدفع من آليات المنافسة الاقتصادية في الأسواق ويحسن من كفاءة الإنتاج مما يساعد أيضاً علي تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة وتحسين شروط التبادل الدولى وزيادة قدرة الدولة علي التصدير وزيادة القدرة على منافسة الواردات ، ومن ثم عدم اللجوء إلي الأساليب والإجراءات الحمائية المغالي فيها لحماية المنتجات المحلية ، كما أن الخصخصة تؤدى أيضاً إلي تشجيع الدخول في عمليات التطور التكنولوجى واستخدام أساليبه الحديثة وتطبيقاتها المتقدمة وزيادة الانفاق علي البحث العلمي بهدف الوصول إلي الوسائل الانتاجية الاكثر تقدماً .

ثامناً : تعميق الشعور بالحرية والاستقلالية :

الواقع أن من أهم مزايا الخصخصة أيضاً أنها تؤدى إلي شعور الأفراد بحريتهم واستقلالهم خاصة فى مجالات العمل والانتاج والاستثمار مع التقيد فقط بالالتزامات التى تفرضها قوى العرض والطلب وآليات السوق وبما تحتاجه متطلبات الكفاءة والرشادة الاقتصادية (١) .

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول الخصخصة : راجع د / رابح رتيب بسطا ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة،العدد الأول ١٩٩٥.

ثانيا : ضوابط الخصخصة :

نعنى بالضوابط وضع المعايير المحكمة لتطبيق الأساليب المختلفة لسياسة الخصخصة أى الضوابط والأسس التى يقوم عليها التطبيق الصحيح لنظام الخصخصة بما يحقق الأهداف المرجوة منه كقطاع يصلح لتحقيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد المصري ، وبما يجنب الآثار السلبية التى قد تحدث من جراء التطبيق غير السليم أو غير المدروس وغير الواعي .

والواقع أن هذا الضوابط والمعايير التي ينبغي مراعاتها متعددة ومتشعبة وقد تختلف فيها الآراء ، لذلك فسوف ننتقى بعضا منها والتي قد تمثل أهمية خاصة تسترعى النظر والانتباه . ومن قبيل ذلك القائمون على تنفيذ سياسة الخصخصة ، والطاقة الاستيعابيه للسوق المحلية ، وما هى الوحدات الاقتصادية التى يجب خصخصتها وكذلك المناطق الاقليمية للخصخصة ، وضرورة الوعى الجماهيرى لسياسة الخصخصة والتقييم الصحيح للوحدات الاقتصادية المطلوب خصخصتها مع أهمية النظر إلى وضع العاملين فى الوحدات الاقتصادية المزمع خصخصتها كذلك النظر إلى تجارب الدول التى سبقتنا فى مجال تطبيق سياسة الخصخصة وسوف نشير إلي هذه الضوابط بإيجاز شديد وذلك فيما يلي :

١ – القائمون على تنفيذ سياسة الخصخصة :

أن معيار القيام على تنفيذ سياسة الخصخصة يعد من أهم الضوابط التي يجب مراعاتها لإنجاح النظام بأكمله إذ أن القائمين على عملية الخصخصة هم أخطر وأهم الأطراف فيها وهم المسئولون عن نجاحها وعدم نجاحها ، ذلك أن القرار قد يكون مناسبا وسليما وصالحا للتطبيق

لكن عندما يسند إلى منفذين غير مؤهلين وغير صالحين لتطبيقه يفقد قيمته ومزاياه وقد ينجم عنه عكس هذه المزايا . فعملية الخصخصة تتطلب خبرات متخصصة ومؤهلة وكفاءات مدربة ذات مواقف محايدة وموضوعية لذلك ينبغى إنشاء هيئة أو جهة خاصة تتولى تنفيذ برنامج الخصخصة وتتحدد رسالتها فى تنفيذه بكفاءة وفاعلية مع ربط هذه الجهة بأعلى مستوى سياسى فى الدولة لتتوافر لها القوة والدعم اللازمين لإصدار القرارات بشجاعة ونزاهة المقاصد والتصميم والإصرار على تحقيق النجاح ودفع تكلفة هذا النجاح دون تردد (١) .

والحقيقة التى يجب تسجيلها هنا أن أهم ما يمكن أن يهدد بفشل سياسة الخصخصة وبالإجمال سياسة التحرر للاقتصاد المصرى هو أن يقوم على تنفيذه قيادات غير مؤمنة به أو غير واعية أو ليس لديها الإخلاص لنجاحها فتتحول تلك السياسة من سياسة جيدة وصحيحة إلى ممارسات خاطئة وبالتالي نتائج عكسية مخيبة للآمال .

فالخصخصة ليست عملية بسيطة أو سهلة خاصة إذا ما اصطدمت بمقاومة شديدة من جانب أصحاب المصلحة فى استمرار الأوضاع القديمة وسيطرة القطاع العام ، وبصفة عامة يمكن القول بأن تنفيذ سياسة الخصخصة فى حاجة إلى رؤية قائد رشيد يتمتع بالمعرفة والدراية والجرأة فى اتخاذ القرار وكذلك الحكمة والبصيرة التى تمكنه من إيجاد الربط المحكم بين الأسباب والنتائج والظروف والسياسات المختلفة . وعلى سبيل المثال فى اتخاذ قرار البيع يجب ألا يتخذ هذا القرار إلا بعد دراسة وافية لتقرير

---

(١) محسن حسان ، برنامج خصخصة قطاع الأعمال العام في مصر ، ورقة عمل مقدمة إلى حلقة العمل حول تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ديسمبر ٢٠٠١ ص ٢٢ .

الخبراء أو بيوت الخبرة عن الطرق المناسبة للبيع وترسل صورة من القرار إلى المكتب الفنى لإبداء الملاحظات عليها وعرضها على المسئولين عن التنفيذ لإعطاء التعليمات وإبلاغها إلى رئيس الشركة القابضة أو رئيس الشركة التابعة المختص ، وقد تضمن القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٩١ فى هذا الصدد حكما يقضى بأن يتم دراسة تقرير الخبير من قبل الشركة تمهيدا لعرضه على مجلس إدارة الشركة وجمعيتها العمومية .

٢- الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية :

من الضوابط الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ سياسة الخصخصة حجم السوق المحلية وطاقاتها الاستيعابية بمعنى أنه يجب أن يتم تدريجياً بما يتوافق مع قدرة السوق على استيعاب عملية الخصخصة حيث ينبغى التحليل الدقيق لقوى العرض والطلب وتحليل الموقف الخاص للقوى المؤيدة والمعارضة لسياسة الخصخصة ومعرفة نقاط القوة والضعف فى موقفها وتحديد الأسلوب .

٢- الأمثل للتعامل معها بفاعلية كذلك توقع ما يمكن أن يحدث من مفاجآت متوقعة وغير متوقعة ومدى إمكانية التعامل معها بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن التركيز في البداية مثلا على بيع الوحدات التى يؤدى بيعها إلى تصحيح الوضع الاحتكاري في السوق وذلك بهدف تنشيط المنافسة من أجل الكفاءة ، كذلك التركيز على الوحدات التى تعمل فى مجالات متميزة بارتفاع معدل التغير التكنولوجى وحاجتها المستمرة للتطوير والابتكار مثل صناعة الأجهزة الالكترونية أو الإنتاج الفنى فهى أكثر ملاءمة للقطاع الخاص .(١)

(١) د / رابح المصدر السابق ص ٣٩ .

والحقيقة أن عدم التريث فى قرار البيع والخصخصة وعدم الدراسة الكافية المتأنية لإمكانيات السوق وطاقته قد تؤدى إلي انخفاض قيمة الوحدات المبيعة مما يترتب عليه الخسارة المالية وضياع مبالغ كبيرة على الدولة كان يمكن الاستفادة منها فى مجالات عديدة وتخفيف العبء على موازنة الدولة .وما قيل عن الملابسات التي صاحبت بيع شركة عمر افندى وبنك اسكندريه ٠٠الخ برهن على صحة هذه الرؤى .

٣- الوحدات الاقتصادية التى يجب خصخصتها :

بادىء ذى بدء نود الإشارة إلى أننا نقصد بالوحدات الاقتصادية التى يجب خصخصتها تلك الوحدات والمشروعات العامة التى تمتلكها الدولة والتى يجب عليها أن تتخلى عنها وتتصرف فيها للقطاع الخاص نظرا للمزايا العديدة التى تتحقق من ذلك والتى أشرنا إليها من قبل ، وهذا يعنى بطبيعة الحال أنه توجد أيضا بعض الوحدات العامة التى يجب على الدولة أن تحتفظ بها لا لشىء إلا لأنها تمس الصالح العام بأجمعه وتمثل دوراً حيويا واستراتيجيا يصعب أن تتخلى عنه الدولة و إلا تخلت عن دورها فى الخدمات العامة الرئيسية والتى تمثل خطورة قومية أو أهمية استراتيجية .

لذلك فمن المفضل أن تبدأ الدولة مثلا ببيع الوحدات الخاسرة بعد إعادة هيكلتها وتأهيلها لإثبات جدارتها قبل طرحها للبيع لتحقيق قيمة بيعية ومجزية ومناسبة ، كذلك يمكن تحويل ملكية الوحدات الصغيرة لتوسيع نطاق وإعداد الملاك الجدد ثم يتم طرح الوحدات الكبيرة أو قد تطرح بشكل مجزأ وذلك أيضا للمحافظة على قيمتها السوقية فى البيع ، بالإضافة إلى ذلك يمكن للدولة أيضا أن تبدأ ببيع الوحدات التى يشارك القطاع العام فى

ملكيتها مع القطاع الخاص حيث يكون بيع حصة القطاع العام أكثر يسر وسهولة ثم تبدأ بعد ذلك فى بيع الوحدات المملوكة لها بالكامل (١) .

كذلك يمكن طرح العديد من المشروعات العامة المملوكة للمحليات والتى تعانى من انخفاض شديد فى كفاءة استخدام الموارد المتاحة وسلبية العائد على الاستثمار وذلك ترشيدا لاستخدام الموارد وتنشيطا للقطاع الخاص خارج نطاق المدن .

٤- المناطق الإقليمية للخصخصة :

ينبغى ألا تتجاهل الخصخصة التخطيط الإقليمي بمعنى عدم إقامة الأفراد لمشروعاتهم في المناطق الصناعية التقليدية التى تتوافر فيها البنية الأساسية ذلك أن التركيز الشديد للنشاط فى مناطق بعينها قد يؤدى إلى التفاوت الشديد فى التطور الحضاري بين الأقاليم مع ظهور المشاكل البيئية الشديدة الخطورة التي تنجم عن التلوث البيئي لكثافة الملوثات الغازية والسائلة والصلبة التى تنجم عن مستلزمات الإنتاج والخاصة بالمشروعات المقامة فى المنطقة الصناعية الوحيدة . لذلك فإن الدولة عند قيامها بالخصخصة يجب عليها أن تضع فى حسبانها وضمن اهتماماتها ضرورة تنويع وتعدد المجتمعات الصناعية وزيادة عدد المجتمعات الجديدة وتنويع أنشطتها بشكل متكامل .

٥- الوعي الجماهيري بسياسة الخصخصة :

يجب ألا يغيب عن أذهان منفذي سياسة الخصخصة ضرورة تزكية الوعي الجماهيري لدى جميع أفراد الشعب بنظام الخصخصة وأهميته وضرورته لتحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل وذلك عن طريق تنظيم حملة

---

(١) المصدر السابق ص ٣٩ .

إعلامية فعالة للإقناع بالبرنامج والتعامل مع الاعتراضات والصعوبات وتستهدف هذه الحملة الجماهير العريضة من المواطنين ورجال الدين والسياسة ورجال الإعلام ورجال الأعمال والمستثمرين والمشترين وهيئات ومؤسسات التمويل المحلية والأجنبية وكذلك الفئات المتضررة من الخصخصة سواء فى القطاع العام أو خارجه . وذلك بالعمل على إقناعهم بإيجابيات النظام والرد على الاعتراضات الموجهة ضده فالحقيقة أن الخصخصة في حاجة إلى جهد إعلامي تنويري متعدد الأساليب لإقناع الجماهير وتعريفهم بها وبمزاياها ويمكن أن يتم ذلك عن طريق عمل لقاءات فكرية تتم مع قادة الرأي من أصحاب الفكر والعلم والخبرة سواء المؤيدين أو المعارضين لسياسة الخصخصة وتحتاج تلك اللقاءات إلى ذكاء وخبرة في اختيار التوقيت والموضوعات التي ستطرح للمناقشة ، كذلك عمل المؤتمرات والندوات العلمية بالجامعات والمعاهد والمنظمات العلمية والعملية ومراكز البحوث والدراسات والنقابات المهنية واتحادات الأعمال والجمعيات العلمية والمهنية وغيرها مع دعوة أجهزة الصحافة والإذاعة والتليفزيون لتعرض ما يناقش ويتم عرضه في هذه المؤتمرات .

وتدعيما لتكوين رأى عام إيجابي حول الخصخصة يجب أيضا نشر المقالات والتحليلات التي يعرضها الخبراء والمتخصصون في الصحف والمجلات واسعة الانتشار ذات الطابع الجماهيري العام والتي يمكن من خلالها عرض لتلك الآراء وللآراء الأخرى بحرية كاملة. بالإضافة إلى كل ذلك فإن الوعي الجماهيري بسياسة الخصخصة يقتضى أن تعمل الحكومة على توفير كافة البيانات والمعلومات الشاملة والمتكاملة والصادقة والحديثة بشكل مستمر عن الوحدات الاقتصادية التي سيتم خصصتها وعن النظام بشكل عام .إعمالا لمبدأ الشفافية .

ومما يذكر فى هذا الصدد أيضا أنه ضمن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها برنامج الخصخصة الذي أعلنته الحكومة المصرية هو إتاحة المعلومات بالكامل لكل المشترين ، ويرى البعض ضرورة أن تتاح المعلومات بالكامل ليس فقط للمشترين وإنما لكل الجماهير فى إطار الوعي الجماهيري الذى تحدثنا عنه حتى يمكن خلق مشترين جدد ومساهمين جدد يدفعهم الجهد الإعلامي والحث الجماهيرى إلى المشاركة فى البرنامج .

٦- التقييم الصحيح للوحدات الاقتصادية المطلوبة خصصتها :([1])

من أهم الضوابط التي يجب مراعاتها عند تطبيق وتنفيذ سياسة الخصخصة عملية تقييم المشروعات العامة التي يتقرر خصخصتها إذ أنه ينبغى أن يكون التقييم على أساس صحيح ودقيق ، وعملية التقييم هذه تعد من أهم المشكلات التى يمكن أن تواجه تنفيذ برنامج الخصخصة ، ذلك أن طريقة التقييم قد تتيح الفرص للمضاربة على الشراء بأقل من القيمة الحقيقية للوحدات المباعة ، مع توقع قيام المشترين لها بإعادة بيعها فيما بعد بأسعار أعلى بكثير من الأسعار التى تم بها الشراء مما قد يترتب عليه عدم استقرار أوضاع تلك المشروعات بسبب كثرة تغير الملاك بالإضافة إلى ما قد يضيع على خزانة الدولة من إيرادات كبيرة نتيجة لبيع المشروعات العامة بأقل من قيمتها الحقيقية .

هذا وينبغى قبل التقييم الدقيق للمشروع العمل على تصحيح نظم حسابات الحكومة التى قد تفرض مع ظروف القطاع العام فى بعض الأحيان بعض الاعتبارات التى لا تظهر القيمة الحقيقية للوحدات وضرورة أن تتم

([1]) د / هناء خير الدين ، أمل رفعت ، نحو توافق قومي حول برنامج الخصخصة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية ، العدد ١٩ يوليو ٢٠٠٦ ص ٣ .

عملية التقييم طبقا لمبادىء العلانية والمساواة وتكافؤ الفرص فى تقديم العروض والمفاضلة بينها .

ويمكن أن تسند عملية التقييم لعدة جهات مختلفة قد تكون بتشكيل لجان من الخبراء المتخصصين لإجراء التقييم أو إسنادها إلى مكاتب مهنية متخصصة أو إسنادها إلى الجهة المشرفة على تنفيذ البرنامج النوعى للخصخصة على أن تستعين بمن تراه من ذوى الاختصاص . كذلك يمكن أن يتم تقييم المشروع كوحدة واحدة بكل أصوله وخصومة وظروفه ، أو تجزئة المشروع إذا كان كبير الحجم إلى عدة أجزاء واعتبار كل جزء وحدة قائمة بذاتها ثم يتم تقييم كل جزء على حدة وبالتالى بيعه تسهيلاً لإيجاد المشترين .

بالإضافة إلى كل ذلك فإنه عند طرح بعض أسهم شركات قطاع العام للبيع للقطاع الخاص ينبغى أن يتم تقييم هذه الأسهم تقييما حقيقيا يعكس القيمة الحقيقية السوقية لجميع أصول الشركة المادية والمعنوية والاسم والسمعة التجارية لها وذلك بغض النظر عن القيمة الدفترية أو القيمة التاريخية لهذه الأسهم .

ومن المعروف أن هناك عدة وسائل لتقييم الأسهم مما يختص به علم المحاسبة المالية ، وإن كان المستثمر المدخر الصغير أو المشترى العادى يلجأ غالبا للتعرف على قيمة هذه الأسهم إلى سعرها فى البورصة باعتبار أن هذا السعر يتحدد عند تلاقى العرض والطلب نتيجة عمليات التعامل اليومية فى البورصة وإن كان سعر التعامل في البورصة هذا ليس بالضرورة أنه يعكس القيمة الحقيقية للسهم ، فقد يتحدد هذا السعر غالبا بالنظر إلى ما توزعه الشركة من أرباح سنوية وقد تكون هذه الأرباح

مغالى فيها وغير حقيقية نتيجة تصوير الميزانية على نحو معين كما قد تكون هذه الأرباح أقل من الأرباح الحقيقية نتيجة ترحيل بعض الأرباح إلى الاحتياطات المختلفة .

٧- العاملون فى المشروعات المزمع خصصتها : (١)

من المؤكد أن عملية الخصخصة وبيع المشروعات العامة للقطاع الخاص سوف يترتب عليها الاستغناء عن بعض العاملين فى هذه المشروعات بعد بيعها ذلك أنه من بين أسباب تعثر القطاع العام هو وجود العمالة الزائدة بشكل كبير مما يترتب عليه ما نسميه بالبطالة المقنعة وهذا الوضع لا يستقيم فى ظل ملكية القطاع الخاص حيث أن المالك الخاص لا يقبل أبداً أن يكون لديه عامل لا يعمل أو زائد عن حاجة العمل وهو يسعى إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة لذلك فإنه من مقتضيات التنفيذ الصحيح لسياسة الخصخصة أن تعمل الدولة علي حل هذه المشكلة .حيث أن الواقع يبرهن أن البطالة قد ذادت بنسب عاليه بعد خصخصة كثير من المشروعات خاصة قطاع الأسمنت فضلا عن تحكم وتجاوزات استفزازيه من قبل بعض المشترين الجدد وما حدث مع عمال مصانع النسيج بالمنوفية من قبل المستثمر الهندي ليس ببعيد .

(١) " الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الاعمال العام " ، د/ محمود محمد الدمرداش ، رسالة دكتوراة مقدمة ، قسم الاقتصاد والمالية العامة ، بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، فرع بنى سويف ، ١٩٩٩ ، ص١٥ /٥٣ .

ويرى البعض (١) أن يكون الحل فى المقترحات التالية :

(أ) أن تستخدم الدولة جزء من حصيلة البيع فى عمل مشروعات استثمارية جديدة لتشغيل العاملين الذين يتم الاستغناء عنهم ثم ينقل ملكية هذه المشروعات تدريجيا لهؤلاء العاملين أو مشاركتهم فى تملكها .

(ب) أن يستخدم الفائض من حصيلة البيع لدفع تعويضات نقدية للعاملين الذين تم الاستغناء عنهم أو للعامل الذى يقرر ترك الخدمة اختياريا مساهمة فى علاج مشكلة العمالة الزائدة ويمكن للعاملين استخدام هذه التعويضات النقدية فى إنشاء مشروعات صغيرة خاصة بهم يساهمون بها أيضا في زيادة وتوسيع نطاق قاعدة الملكية الخاصة.

(ج) أن تعمل الدولة على بيع أسهم بعض المشروعات للعاملين بها على أن يتم سدادها بالتقسيط ، وهذا الاقتراح مدرج ضمن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها برنامج الخصخصة حيث يتضمن " إمكانية بيع الأسهم للعاملين بالتقسيط " . بالإضافة إلى أن هذه الطريقة تعد أحدى وسائل الخصخصة بما تتيح من تملك جزء من أسهم الشركة للعاملين فيها وهو ما يعرف بنظام الأيسوب

(EmployE stock ownership plan E.S.O.P)

٨- النظر إلى تجارب الدول التى سبقتنا في مجال الخصخصة :

من المعايير المهمة أيضا لإنجاح سياسة الخصخصة ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التى سبقتنا إلى تطبيق هذا النظام وذلك

---

(١) د/ رابح رتيب ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

* راجع في ذلك الدكتور / صديق محمد عفيفي : التخصصية لماذا وكيف ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٦٠ ، أول فبراير ١٩٩٣ ، ص ٤٢ - ٤٤ .

بدراسته دراسة وافية والنظر إلى النتائج التى تحققت منه والاسترشاد بها خاصة النتائج الإيجابية وأن تبتعد عن السلبيات أو ما قد يتضح لنا من تطبيقات خاطئة . هذا مع ملاحظة ما قد يكون ما بيننا وبين هذه الدول من تباين فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ثالثاً : إستراتيجيات التحول إلى القطاع الخاص (١) :

هناك ثلاثة إستراتيجيات للتحول من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة. وهذه الإستراتيجيات هي : إنهاء ملكية الدولة، وقيام الدول بتوكيل (أو تفويض) القطاع الخاص لأداء النشاط ، وقيام الدولة بإحلال القطاع الخاص في أداءه لنشاط كان يتبع القطاع العام والحكومي . وهذه الإستراتيجيات ، في لمحة سريعة كالآتي :

أولاً : إنهاء ملكية الدولة :

في هذه الإستراتيجية ترغب الدولة في إنهاء ملكيتها للمشروعات أو الممتلكات العامة . وهي تعني إنهاء حياة هذه المشروعات، أو تحويل الشكل القانوني لها، أو ردها إلى أصحابها الأصليين إذا كانت قد أممت من قبل . ويتضح من هذه الإستراتيجية أن نية الدولة للخصخصة هي نية واضحة، ومباشرة ، وإيجابية ، وسريعة (دفعة واحدة تقريباً) . وتعتبر هذه الإستراتيجية هي إعلان قوى عن رغبة الدولة في الامتناع عن نشاطها العام.

---

(١) د / محسن حسان، برنامج خصخصة قطاع الأعمال العام في مصر ، ورقة عمل مقدمة إلى حلقة العمل حول تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ديسمبر ٢٠٠١.

ثانياً: التوكيل (أو التفويض):

في هذه الإستراتيجية تقوم الدولة بتوكيل (أو تفويض) القطاع الخاص في القيام بالنشاط نيابة عنها. ويعني هذا بالطبع عدم خروج القطاع العام أو الدولة من الصورة، فما زال دورها مستمراً ، ويظهر في شكل قيامها بالإشراف على القطاع الخاص في الاضطلاع بمهمة أداء النشاط الاقتصادي للدولة، وإن كانت هذه الإستراتيجية تتشابه مع إستراتيجية إنهاء ملكية الدولة في أن التحول مباشر ، وواضح ، وإيجابي ، إلا أن هناك نقطة اختلاف أساسية وهي أن التوكيل أو التفويض يتم بصورة تدريجية ، وخطوة بخطوة ، وليس دفعة واحدة كما في إنهاء ملكية الدولة.

ثالثاً : الإحلال :

في هذه الإستراتيجية تقوم الدولة بإحلال القطاع الخاص محلها في أداء النشاط ويعني هذا أن تقوم الدولة بإعطاء فرصة للقطاع الخاص أن يظهر وينمو طبيعياً في أنشطة الدولة والحكومة وسعي الحكومة في الخصخصة وفقاً لهذه الإستراتيجية هو سعي غير مباشر، وغير صريح، وبشكل سلبي (أي فيه تردد تجاه نشاطها) . ويتم التحول في هذه الظروف، بشكل تدريجي وببطء .

ويعرض الشكل التالي الفروق الأساسية بين هذه الإستراتيجيات الثلاثة .

الإستراتيجية / الخصائص	إنهاء ملكية الدولة	التوكيل أو التفويض	الإحلال
مباشر/ غير مباشر	التحول بمشار نية الدولة وسياستها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحول	التحول مباشر نية الدولة وسياستها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحول	التحول غير مباشر نية الدولة غير واضحة وغير معلنة
إيجابي / سلبي	تحول إيجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة إيجابية.	تحول إيجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة إيجابية	تحول سلبي والدولة مترددة، فالضغوط تجبرها نحو الخصخصة، ولكن رغبتها في السيطرة تمنعها من ذلك
دفعة واحدة/ تدريجي	التحول دفعة واحدة تجاه الخصخصة وبسرعة	التحول يتم بصورة تدريجية وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة والشركات	التحول يتم بصورة تدريجية وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة والشركات

الطرق المختلفة للخصخصة :

(أ) إنهاء ملكية الدولة	Divestment
١- البيع	Sale
٢- الهبة	Donation
٣- التصفية	Liquidation
(ب) التوكيل أو التفويض	Delegation
١- العقود	Contract
٢- الامتياز	Franchise
٣- الدعم	Grants
٤- الكوبونات	Vouchers
٤- الإلزام	Mandate
(ج) الإحلال	Displacement
١- إهمال الخدمة	Default
٢- التسوية الثنائية	Accommodation
٣- تخفيف القوانين	Deregulation

أولاً : سياسات التحول للخصخصة المتبعة في مصر :

عانت شركات القطاع العام في الفترة السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي من الرقابة الحكومية الواسعة على قراراتها الحيوية؛ مما أثر سلبياً في كفاءتها. وقد تبلور ذلك في صورة انخفاض مستويات الأرباح في بعضها، وتحقيق خسائر متزايدة في بعضها الآخر، فضلاً عن تناقص كل من الإنتاجيات المتوسطة والحدية. ولذا، صار إصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص سواء بالإدارة أو الملكية هو جوهر عملية الإصلاح الاقتصادي. وتنطوي هذه السياسات على مكونين من الإصلاحات هما: إصلاح القطاع العام، والخصخصة.

(أ) إصلاح القطاع العام :

وقد بدأت أولى محاولات إصلاح القطاع العام بصدور قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١ الذي يسعى إلى رفع كفاءة القطاع العام وتطبيق سياسة الخصخصة كلياً أو جزئياً. وذلك من خلال عدة محاور رئيسية أهمها: قصر نشاط القطاع العام على الأنشطة الإستراتيجية، وفصل الملكية عن الإدارة (١) ، والمساواة في المعاملة بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص، وبيع المشروعات العامة غير الإستراتيجية أو المشتركة إلى القطاع الخاص، وتصفية الوحدات التي يتعذر إصلاحها .

ويعمل هذا القانون على تحرير شركات القطاع العام، وإدارتها بمنطق القطاع الخاص، وفصل العلاقة بينها وبين الموازنة العامة للدولة، كما يكفل لها حرية توفير احتياجاتها من النقد الأجنبي بعيداً عن الموازنة العامة

(١) د / هناء خير الدين، أمل رفعت، نحو توافق قومي حول برنامج الخصخصة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية ، العدد

للدولة، ودون تدخل الحكومة. وبموجب هذا القانون سميت شركات القطاع العام بشركات قطاع الأعمال العام، وتم تقسيمها إلى ١٧ شركة قابضة بوصفها ممثلة لصاحب رأس المال، بالإضافة إلى تقسيم الشركات القابضة إلى ٣١٤ شركة تابعة يكون لكل منها الحرية في وضع اللوائح والنظم الخاصة بها، وتعامل بالأسلوب نفسه لشركات القطاع الخاص .

(ب) الخصخصة :

وهي مرحلة من سياسات التحرر الاقتصادي تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء في مجال الملكية أو الإدارة أو أي من الأساليب المتاحة والملائمة ، والا تعد عملية الخصخصة هدفاً في حد ذاتها، بل هي تعبير عن التحول إلى القطاع الخاص بوصفها وسيلة تساعد الدولة على زيادة كفاءة اقتصادياتها ، وتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها. ومن ثم فإنها تعمل على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولا تعني مطلقاً إنهاء هذا الدور بل تغيره؛ خاصة في ظل تدني الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة في مصر .

وتتمثل أهم أهداف عملية الخصخصة فيما يلي : زيادة درجة المنافسة، وتحسين الأداء، والكفاءة الاقتصادية، خاصة ، لمشروعات قطاع الأعمال العام، وتنشيط أسواق المال وتطويرها، وتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة دور القطاع الخاص، يضاف إلى ذلك خفض العجز المالي للحكومة من خلال تخفيف الأعباء المالية لشركات قطاع الأعمال العام الخاسرة، فضلاً عن تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية بواسطة تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص .

وتستند الحكومة إلى معايير عدة لاختيار المشروعات العامة التي تطرح للبيع؛ حيث تم تصنيفها تبعاً لأدائها إلى ثلاث مجموعات هي: شركات تحقق أرباحاً وتطرح للبيع، وشركات تواجه مشاكل يمكن التغلب عليها ويتم إعادة هيكلتها وإصلاح مسارها أولاً، وشركات تواجه مشاكل غير قابلة للحل ويتم تصفيتها وبيعها كأصول .

ويراعى عند إجراء عملية الخصخصة بعض الاعتبارات لعل أهمها :

١- تجنب خصخصة الشركات الإستراتيجية .

٢- عدم اللجوء إلى طرح الشركات ذات الربحية المنخفضة إلا بعد إعادة هيكلتها في المدى القصير والمتوسط .

٣- تجنب طرح الشركات التي تتمتع بإجراءات الحماية أو الشركات الاحتكارية كي لا تنفرد بالسوق .

٤- الحفاظ على المال العام من خلال إجراء تقييم دقيق للشركات التي تطرح للبيع، والحفاظ على حقوق العاملين بها .

٥- لا يعد سعر البيع هو المعيار الوحيد؛ بل يؤخذ في الاعتبار خطط الملاك الجدد وزيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل والتصدير .

أساليب الخصخصة :

وتتمثل أهم الأساليب التي اتبعت للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في مصر فيما يلي :

١- الطرح الخاص (البيع لمستثمر رئيسي) : وذلك من خلال الإعلان عن عملية البيع بأسلوب تنافسي لتقييم العروض ، واختيار أفضلها، ويباع المشروع أو جزء منه لمستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين.

ويواجه هذا الأسلوب مشكلات تقييم المشروع ووضع الضمانات اللازمة لاستمرارية المشروع، والمحافظة على حقوق العمال. غير أن هذا الأسلوب يتميز بأنه يؤدي إلى تطوير قانون الإنتاج ، وأنه أكثر ملائمة مع أوضاع المشروعات الصغيرة .

٢- الطرح العام : ويتميز هذا الأسلوب بطرح الأسهم المقرر بيعها للمواطنين أو لصناديق الاستثمار أو للأشخاص المعنويين من خلال سوق الأوراق المالية. وقد يكون هذا الطرح بشكل كلي، ومن ثم، يتحول المشروع العام بعد بيعه إلى مشروع خاص بالكامل، أو يكون الطرح بشكل جزئي، ويصير المشروع مشروعاً مشتركاً . ويؤدي هذا الأسلوب إلى توسيع قاعدة الملكية، وتنشيط سوق الأوراق المالية ، فضلاً عن جذب صغار المستثمرين، ولكنه يتطلب وجود سوق متطور للأوراق المالية .

٣- البيع للعاملين : ويستخدم هذا الأسلوب في حالة الشركات التي يوجد فيها عدد كبير من العمال ، ومن خلاله يتملك العاملون جزءاً من الشركة بشروط ميسرة تقدمها الدولة للعاملين، مثل: توفير الائتمان اللازم بسعر فائدة منخفض ، وتخفيض أسعار الأسهم بحوالي ٢٠% عن القيمة المقدرة لها ، والتقسيط على عدد كبير من السنوات في حدود ١٠ سنوات بدون فائدة فضلاً عن الإعفاءات الضريبية .

٤- عقود الإيجار والإدارة : ويفصل هذا الأسلوب الملكية عن الإدارة ، حيث تظل الملكية العامة قائمة، غير أن الحكومة تقوم بتأجير الشركة العامة لمدة زمنية معينة مقابل مبالغ نقدية تحصل عليها. أما عقود الإدارة؛ فتقوم الحكومة بالتعاقد مع شركة خاصة مصرية كانت أم

أجنبية لإدارة الشركة العامة مقابل نسبة في الأرباح، ويتبع هذا الأسلوب في إدارة الفنادق المصرية .

٥- عقود الامتياز في مجال المنافع العامة (BOT, BOOT) : وقد أخذت الدولة بهذا النظام في مجال الخدمات العامة؛ بهدف إعطاء دفعة قوية لبرنامج الخصخصة. ويسمح هذا الأسلوب للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بإنشاء مشروعات البنية الأساسية، وامتلاكها، وإدارتها تحت إشراف الحكومة لفترة زمنية تؤول بعدها للدولة، وقد كان قطاع الكهرباء مسبقاً في الأخذ بهذا النظام، وتبعته في ذلك الهيئة العامة للطرق والكباري عندما أعلنت في مايو ١٩٩٧ عن طرح ستة طرق بنظام (BOT) تصل في مجملها إلى أكثر من ٢٠٠٠ كم ، ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتيح فرصاً جديدة للاستثمار الخاص، ويرفع عبء تمويل مشروعات البنية الأساسية عن كاهل الحكومة .

ويعتمد الاختيار فيما بين الأساليب الخمسة سالفة الذكر على عدة عوامل، أهمها: الأهداف المرجوة من عملية الخصخصة، وظروف المشروع المالية، ومستوى أدائه واعتبارات العمالة، وحجم سوق الأوراق المالية .

ويركز برنامج الخصخصة المصري في تنفيذه على أساليب ثلاثة هي: الطرح العام في البورصة ، والبيع للعاملين، والبيع لمستثمر رئيسي. وقد تم خصخصة ٢٠٨ شركة حتى نهاية عام ٢٠٠٥، منها ٣٨ شركة تم بيعها عن طريق الطرح العام في البورصة ، و ٣٣ شركة بيعت للعاملين ، و ٤٠ شركة بيعت لمستثمر رئيسي ، في حين تم تصفية ٢١ شركة ، وبيع أصول ٢٩ شركة ، ولدى قطاع الأعمال العام بقيت ١٦٣ شركة وبذلك

تكون حصيلة برنامج الخصخصة حتى ذلك التاريخ حوالي ٢٠,٥ مليار جنيه .

لقد واجه برنامج الخصخصة المصري عديداً من المشاكل والمعوقات أدت إلى بطء تنفيذه، أهمها (١) : العمالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام، مشكلة الشركات الخاسرة وذات المديونية، مشكلة التقييم وتحديد قيمة الأصول للشركات التي سيتم طرحها للبيع، وكذلك ضيق ومحدودية سوق الأوراق المالية، فضلاً عن عدم توافر القدر الكافي من المصداقية والشفافية والإفصاح بشأن ظروف وأداء الشركات المدرجة للبيع .

آثار سياستي أصلاح القطاع العام والخصخصة :

أولاً : آثار سياسة إصلاح القطاع العام :

لقد ضم قطاع الأعمال العام عند تكوينه ٣١٤ شركة وزعت بعد عدد من التطورات إلى ١٣ شركة قابضة. ووفقاً لقانون قطاع الأعمال العام (٢٠٣) لعام ١٩٩١ ، فإن شركات قطاع الأعمال العام واجهت أحد احتمالات تنظيمية ثلاثة هي : التصفية الكاملة (Liquidation) وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التي تحقق خسائر يصعب إصلاحها، أو إعادة الهيكلة (Restructuring) : وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التي تحقق خسائر ويمكن إصلاحها بواسطة تحديث إدارة الإنتاج أو إعادة النظر في أوضاع العمالة بها وفقاً للتغيرات الجديدة، أو الخصخصة (Privatization) وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التي تحقق أرباحاً، بمعنى تغيير ملكية أو إدارة وحدات القطاع العام من مشروعات عامة إلى مشروعات خاصة .

(١)-مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة في مصر ، العدد الأول ، ص٣٢ .

وتؤثر هذه الأساليب الثلاثة على نحو سلبي في مستوى التشغيل، حيث أن التصفية الكاملة تؤدي إلى الاستغناء كلية عن العمل، أما إعادة الهيكلة، فتعتمد على الأساليب الإنتاجية الحديثة وهي عادة ما تكون مكثفة لرأس المال، بما ينطوي على التخلص من العمالة الزائدة. وأخيراً الخصخصة وتعنى تحول الوحدات الإنتاجية إلى هدف تعظيم الربح عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية بغض النظر عن الاعتبارات الاجتماعية. ومن أهم القضايا والمشاكل التي تواجه تطبيق قانون قطاع الأعمال العام، هي قضية العمالة الزائدة وتتبلور مشكلتها في جانبين : أولهما أن وجود هذه العمالة يمثل عقبة أمام إعادة تنظيم هذه الشركات؛ خاصة عند محاولة توسيع قاعدة الملكية الخاصة لها، وثانيهما أنه قد ترتب على الاستغناء عن تلك العمالة الزائدة بأعداد كبيرة في ظل المعدل الحالي والمرتفع للبطالة في المجتمع المصري تهديد استقراره السياسي والاجتماعي. وبدراسة البيانات عن تطور العمالة بشركات قطاع الأعمال العام؛ يتضح أنها انخفضت من ١٠٧٠ ألف فرد في بداية مسيرة الإصلاح عام ١٩٩١ لتصل إلى ٨٠٠ ألف فرد في منتصف عام ١٩٩٨، أي أنها قد انخفضت بمقدار ٢٧٠ ألف فرد بما يمثل ٢٥% من العمالة مع بداية تطبيق هذا البرنامج . لقد كان ذلك محصلة التآكل التدريجي عن طريق بلوغ سن المعاش مع تجميد التعيينات الجديدة، بالإضافة إلى التوسع في إغراء العمل لترك وظائفهم من خلال نظام المعاش المبكر. وهذا ، بالإضافة إلى خروج عديد من الشركات من مظلة قانون قطاع الأعمال من خلال عملية الخصخصة، الأمر الذي سوف نوضحه فيما يلي :

ثانياً : آثار سياسة الخصخصة :

هناك كثير من الآثار الإيجابية التي يمكن أن تعود على الاقتصاد المصري من جراء عملية الخصخصة إذا ما أحسن استغلالها، غير أن عملية التطبيق قد كشفت عن عديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل؛ مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة كما تشير إلى ذلك تجارب الدول الأخرى التي سبقت مصر في هذا المضمار وترجع أهم تلك الآثار السلبية إلى العوامل الآتية :

١- تسريح العمالة الزائدة في مشروعات قطاع الأعمال العام : وتوجد اختلافات كبيرة حول تقديرات هذه العمالة الزائدة، فتقدرها إحدى الدراسات بحوالي ٣٨٠ ألف عامل ؛ بما يمثل ثلث العمالة بتلك المنشآت، ويرى أمين عام الصندوق الاجتماعي للتنمية آنذاك أنها تقدر بحوالي ٣٠٠ ألف عامل ، يتركز أغلبهم في الوظائف الإدارية والكتابية، ويعمل منهم حوالي ١٨٠ ألف عامل في شركات تعاني من المشكلات والاضطرابات في أدائها. ووفقاً لبعض الدراسات الأخرى ، فإن هذه العمالة تقدر ما بين (٢٠٠-٢٥٠) ألف عامل .

وتختلف نسبة العمالة الزائدة هذه من صناعة إلى أخرى ، ومن شركة إلى أخرى بطبيعة الحال؛ حيث يقدر البعض هذه العمالة الزائدة بحوالي ٥٠% في صناعة الغزل والنسيج، وفي صناعة الحديد والصلب بحوالي ٨٠% ، وفي الشركات التابعة للشركات القابضة للصناعات الغذائية بحوالي ٦٤% في بعض المواقع بها. ووفقاً للدراسة التي قام بها الصندوق الاجتماعي للتنمية على ١٢ شركة من شركات قطاع الأعمال العام تنتمي

إلى عدة أنواع من الشركات القابضة أن نسبة العمالة الزائدة بها حوالي ٣٨% ، وهو ما يتفق مع التصريح السابق للأمين العام لهذا الصندوق .

وجدير بالملاحظة هنا، أن هناك توقع مسبق بمثل تلك الآثار السلبية على مستوى التشغيل من قبل واضعي برنامج الإصلاح الاقتصادي خاصة الناتج منها عن طريق سياسة الخصخصة بدليل إنشاء الصندوق الاجتماعي للتخفيف من أعباء الإصلاح على محدودي الدخل، وإيجاد فرص عمل، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة تلك العمالة الزائدة. وقد خصص الصندوق عدداً من برامجه لمواجهة ذلك. وقد قدر عدد العاملين الذين يمكن للصندوق أن يقدم لهم الخدمات بنحو ٦٠ ألف عامل ؛ أي ما يمثل أقل من ربع العمالة الزائدة بتلك المشروعات .

وبالرغم من أن الحكومة تلزم المشترين لهذه المشروعات بالاحتفاظ بعمالتها لفترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل فإن هذا الأمر لا يعد حلاً للمشكلة، وإنما هو بمثابة تأجيل لها ، ومن ثم ، تسكين أو تجزؤ للشعور الجماعي بوطأة الآثار الناتجة عن هذا التسريح ، وتقليل رد الفعل الجماعي ضد هذه السياسات ، إلا أن هؤلاء جميعاً ينتهي بهم الأمر إلى الانضمام إلى رصيد البطالة القائم. كما أنه إذا تم إضافة العمالة الزائدة في بعض الوحدات الحكومية والإدارية التي يوصي برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتخلص من جزء كبير منها ، فضلاً عما ينتج من إعادة تنظيم العمالة بالجهاز الحكومي من عمالة زائدة، وتشجيعها على ترك العمل اختيارياً من خلال وضع برنامج مناسب للحوافز؛ مما يترتب عليه في النهاية تصعيد المعدل القومي للبطالة . وقد تمخض ذلك كله بالفعل عن انخفاض حجم العمالة بقطاع الأعمال العام الصناعي من ١٠٧٠ ألف عامل في بداية

التسعينيات إلى ٩٤٢ ألف عامل، ٨٠٠ ألف عامل في عامي ٩٤/١٩٩٥ ، ١٩٩٨ على التوالي. وفضلاً عن ذلك ، فإن العمالة في قطاع الخدمات الحكومية قد حققت معدل نمو سنوي متوسط خلال عقد التسعينيات قدره ١٣% وهو معدل شديد التواضع إذا ما قورن بالفترات السابقة .

حجب رؤوس الأموال التي تدفع ثمناً لشراء أصول قطاع الأعمال العام القائمة عن الاستثمار في أصول وطاقات إنتاجية جديدة، وذلك أنه إذا استخدمت رؤوس الأموال في استثمارات جديدة تضاف إلى الأصول والطاقات القائمة ؛ فإنها بالطبع سوف تضيف إلى فرص العمل المنتجة في الاقتصاد المصري (١). وقد قدرت القيمة السوقية الصافية لمشروعات قطاع الأعمال العام بعد استنزال ديونه بحوالي ١٦٠ مليار جنيه، وهو ما يزيد عن إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها في الخطة الخمسيه للتنمية (٩٣/٩٢ – ١٩٩٧/٩٦) بحوالي ٦ مليارات جنيه . ومن ثم ، فلو أنها استثمرت في أصول جديدة لكان بمقدورها خلق فرص عمل جديدة تتساوى على الأقل مع عدد فرص العمل المستهدفة في تلك الخطة والمقدرة بحوالي ٢,٤٥ مليون فرصة عمل. فلو حدث هذا الأمر؛ لكان من شأنه أن يؤدي على انخفاض البطالة في الاقتصاد المصري إلى معدل البطالة الطبيعي المتعارف عليه؛ الذي دور حوالي ٣% .

١-زيادة الاتجاه إلى تبني فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال وموفرة للعمل:
إذ تؤدي الخصخصة إلى زيادة سيطرة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي على النشاط الاقتصادي ، وهما يتميزان بالميول إلى استخدام

---

(١) د/مصطفى كامل السعيد ، الاقتصاد المصري وتحديات الاوضاع الراهنة ، الطبعة الاولى ، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٥٠ .

أساليب فنية أكثر كثافة رأسمالية، مقارنة بما هو قائم في وحدات القطاع العام؛ فقد وجد في الثمانينيات أن تكلفة فرصة العمل الواحدة في الشركات متعددة الجنسية تمثل ضعف الرقم المقابل لها في مشروعات القطاع الخاص العاملة في المجال نفسه، وتتعدى خمسة أمثال تكلفة فرصة العمل الموجودة في وحدات القطاع العام .

وحتى يكون لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أثر إيجابي في العمالة ، فإن علينا أن نفترض أن الخصخصة سيترتب عليها خلق فرص عمل بمعدل أكبر مما كان يخلقه القطاع العام . وهذا الافتراض من الصعب قبوله منطقياً، لأن خلق فرص عمل جديدة يكون أصعب في القطاع الخاص منه في القطاع العام الذي تسوده حسابات غير اقتصادية واجتماعية وسياسية عند اتخاذ قرار التعيين . وتتوقف مسألة خلق فرص العمل في الاقتصاد القومي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يتوقف بدوره على حجم الاستثمارات . وهناك تراجع ملموس في معدل نمو الاستثمارات العامة، وفي نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لم يقابله زيادة في الاستثمارات الخاصة، التي انخفضت هي الأخرى، ولازالت هذه الاستثمارات الخاصة محدودة بسبب الانكماش العام الذي سود الاقتصاد القومي في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي حد من قدرته على خلق فرص عمل جديدة .

المبحث الثانى

العولمة والخصخصة

وعن تأثير العولمة الاقتصادية على البطالة إيجابا أو سلبا التعرض لرؤى البعض حول العولمة والنمو وراس المال البشري على النحو التالي :

المطلب الأول

أولا العولمة والنمو

العولمة في جانبها الاقتصادى تعمل على تحرير الأسواق وخصخصة الأصول والتوزيع الكونى للإنتاج المصنع عبر الاستثمار الأجنبى المباشر – مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولى للعمل ويطرح إشارات استفهام حول دور الدولة الحديثة وحول سيادتها المهدرة وانكفائها عن أداء بعض وظائفها المتصلة بالرعاية الاجتماعية وتقلص مجالها السيادى خاصة على صعيد الخدمات الاجتماعية الأساسية نتيجة تدويل الإنتاج والنشاط الاقتصادى للشركات العابرة القومية والمؤسسات الاقتصادية والمالية والعالمية (١) .

ولا يخفى التدخل السافر لصندوق النقد والبنك الدوليين في شئون الدول الوطنية والضمانات التى تطلبها لضمان فوائد القروض حتى لو أدى ذلك إلى تجويع غالبية مواطنى تلك الدول عبر الشروط والنصائح والإملاءات التى تفرضها على هذه الدول بدءاً مما يسمى بسياسات الانفتاح الاقتصادى والإصلاح الهيكلى وتحرير السوق وصولاً إلى التدخل في تحديد

(١) د/كريم أبو حلاوه ، عالم الفكر، العدد ٣٠، المجلد٢٩لسنة ٢٠٠١م، ص١٧٥ .

أسعار السلع الأساسية (١) . وما يلفت النظر بشدة أن آثار إعادة الهيكلية الرأسمالية التى تطبقها معظم البلدان النامية .

في المجالات النقدية والمالية والاقتصادية والتنموية وما يعضدها من برامج التكيف لم تنجح حتى الآن – سوى في بداية الأمر بطريقة جزئية في المجالين النقدى والمالى – وتتضاءل نجاحاتها في المجال الاقتصادى العام وتحقق أسوأ نتائجها ، وهى الأكثر سلبية في المجال التنموى .

وأصبح هناك في العالم نوعان من الاقتصاد : اقتصاد إنتاجى يقوم على إنتاج السلع والخدمات واقتصاد آخر طفيلى يقوم على المالية والمعلوماتية واقتصاد آخر طفيلى وامتصاصى يقوم على المالية والمعلوماتية ويتميز هذا الأخير بصفتين : إحداهما أنه قائم على المضاربة والثانية أنه غير منتج ولكنه رغم ذلك قادر على امتصاص وانتزاع ما يحققه العالم المنتج (٢) .

وفي ضوء التوحد الذى أصبح يجمع بين مصالح رؤوس الأموال بشكل لافت للنظر يعتقد مؤلف كتاب " فخ العولمة " أن هناك الآن ما يمكن أن يسمى ب " أممية رأس المال " فهم يهددون بنقل رؤوس أموالهم ما لم تستجيب الحكومات لمطالبهم ، وهذه المطالب عديدة مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية ..تقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجانا ..إلغاء التشريعات التى كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى (٣) ويقول ساسليا ساسين أحد أهم كتاب العولمة إن "التنسيق الإلكترونى ذى

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) د / يوسف القرضاوى : المسلمون والعولمة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م ، ص ٣٢ – ٣٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٧ .

الألف ذراع يتحكم في نصف رأس المال العالمى من خلال ٢٥ سوقا مالية إذ يتعامل فى ٢٠,٩ تريليون دولار .. أيضا مؤسساته العقارية مثل ستاندارد أند بورز ، وموديز التى يوكل إليها مهمة المراقبة والتلصص على الدول والمؤسسات والتسلل داخلها لمراقبة مدى إلتزامها بشروط العولمة وقوانينها .. ومن اللافت للنظر أن الشركات الخمس الكبرى في مهنة المحاسبة الدولية هى شركات أمريكية تابعة للتنسيق الإلكترونى (١) .

ونجد الاقتصادى جورج سوروس يقسم اقتصاد العولمة بين دول المركز ودول الأطراف ويرى أن وظيفة دول المركز هى اجتذاب الأموال من شتى أنحاء العالم لأسواقه وتقوم دول المركز بإعادة ضخ المال إلى الأطراف بشكل مباشر على شكل قروض أو استثمارات مالية أو بشكل غير مباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية (٢) .

كما يرى أن إحداث الانهيارات فى اقتصاديات دول الأطراف قد أتت بالخير على اقتصاديات دول المركز لولا أنها زادت عن حدها مما جعلت من هول المصائب الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول حافزاً مهما للتفكير فى الخروج من هذا النظام الذى سبب لها الكوارث والأزمات (٣) . لقد كان هناك تخوف فى مطلع الثمانينيات من مجتمع الثلثين من المرفهين مقابل الثلث من المعوزين وبعد مرور خمس عشرة سنة بدأ المختصون في الدراسات المستقبلية .. يتحدثون عن مجتمع العشرين أو مجتمع الخمس في القرن المعولم الجديد بعد أن أصبحت البلدان المتقدمة تحتكر لنفسها ٨٠% من الدخل العالمى وهى تمثل ٢٠ % من سكان العالم وفي الوقت

---

(١) د / حسين كامل بهاء الدين ، تحديات العولمة ، الهيئة العامة لكتاب القاهرة ، سنة ٢٠٠٠م .

(٢) د / القرضاوى ، مصدر سابق ص ٣٦ .

(٣) د / كريم أبو حلاوه ، المصدر السابق ص ١٧٩ .

الذى يتوقع فيه مع استمرار سياسات العولمة أن يتساقط ثلاثة أرباع سكان الجنوب في غياهب العوز والفاقة (١) .

وحسب تقرير " التجارة والتنمية " الذى يصدره مؤتمر الأمم المتحدة " اونكتاد " تباطأ النمو الاقتصادى العالمى بالمقارنة مع العصر الذهبى للنمو الذى ساد بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينيات وذلك بسبب أخلاق " قوى السوق " وتفكيك القيود على السوق المحلية وفتحها للمنافسة العالمية حتى زادت الفروق في دخل الفرد بين الدول السبع الأغنى إلى الدول السبع الأفقر من ١ إلى ٢٠ عام ١٩٦٥ إلى ٣٩ عام ١٩٩٥ وصاحب زيادة لتفاوت بين الدول استقطاب مماثل داخل الدول (٢) .

وفي هذا الإطار تتحول معظم الدول الأقل نموا من دول متخلفة إلى دول قاصرة تعمل في اقتصاديا وبالتالي سياسيا واجتماعيا تحت وصاية دول بالغه لايحق لها أن تتطلع إلى بلوغ سن الرشد والوصول إلى مرحله تصبح فيها شريكا كامل الأهليه في تجمع أقليمى متكافئ الأوضاع اقتصاديا – وبالتالى سياسيا واجتماعيا – تحت وصاية دول بالغة لا يحق لها أن تتطلع إلى بلوغ سن الرشد والوصول إلى مرحلة تصبح فيها شريكا كامل الأهلية في تجمع إقليمى متكافىء الأوضاع (٣) .

---

(١) د / خلاف خلف الشاذلي / أفاق التنمية العربية ، وتداعيات العولمة المعاصرة ، شئون عربية / عدد ١٠٥-مارس ٢٠٠١ م ، ص ٥٦ .

(٢) المصدر السابق ص٥ .

(٣) المصدر السابق ٥٧ .

المطلب الثانى

العولمة والرأسمال البشرى

يتصور مؤيدو العولمة نوعا من " اقتصاد القرية العالمية " يسهل وييسر انتشار التحديث والترشيد التكنولوجى في العالم .. ولم تؤدى العولمة في رؤيتهم إلى خلق ملايين الوظائف العديدة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفقراء فحسب بل وأدت أيضاً لانفتاح الآفاق الثقافية والفكرية للأمم الفقيرة بالرغم من الاتفاق حول الدور الحيوي الذى تلعبه التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية إلا أنه يمكن القول أن التكنولوجيا المتطورة في ظل العولمة سوف يكون لها انعكاساتها السلبية على عمليات التنمية في كثير من الدول الأقل نموا ومن بينها الدول العربية وتظهر أبرز تداعيات العولمة في المجال الاجتماعي وخاصة بالنسبة لضحايا العولمة من فئات المهمشين والفئات الضعيفة والمتوسطة قد بدأ يظهر خطر اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية بشكل ملحوظ ومحسوس (١) .

ذلك أن التطور التكنولوجي القائم على تكثيف رأس المال لا تكثيف العمل ، سيؤدى إلى خلق مشكلة البطالة حيث تعجز التكنولوجيا عن خلق فرص عمل خاصة في الدول الأقل نموا بل وفي الدول المتقدمة على السواء. حيث تشير الدلائل إلى أن استخدام التكنولوجيا في أوربا – رغم تقدمها – نتج عنه تضخم في أعداد العاطلين عن العمل . ذهب معه البعض

(١) د / خلاف الشاذلى ، مصدر سابق ، ص ٥٨ – ٥٩ .

إلى حد القول بأنه من المتوقع أن ٥ % فقط من إجمالى سكان العالم هى التى ستقوم على خدمة بقية السكان (١) .

وبذلك يمكن القول أن النظام العالمى الجديد الذى فرضه الاقتصاد المعولم يعنى للدول النامية ولدول متقدمة أيضا حيث يتم سباق نحو القاع ، وخفض الوظائف باسم التنافس العالمى ، وخاصة بعد أن بلغت الشركات عابرة القوميات مستوى من القوة يفوق قدرات الحكومات ٠إن تغلغل الشركات متعددة الجنسية في اقتصاديات العالم الثالث وقد جسد الفقر وضاعف من بؤس الفقراء فإنه أيضا أدى إلى ثلاثة ظواهر متضافرة : زيادة عدد الناس المعطلين والفقراء ، وتركيز الثروة في أيدى النخبة السياسية ، وزيادة قمع الدول (٢) .

ومن ثم فإن دعاوى الاعتماد المفرط على التكنولوجيا المتطورة مع اعتماد آليات الرأسمالية – التى تبحث عن الربح في المقام الأول ولا تعنيها العدالة الاجتماعية – إنما تعنى تكريس البطالة .. وتصبح العولمة بذلك الوجه الآخر للبطالة .

إن الوجه الآخر هو الفقر إذ تنشأ مع العولمة تناقضات جديدة بين رأس المال المعولم والعمل . وتشير المعطيات المتوافرة حاليا إلى ميل شديد في تركز الثروة ففى عالم اليوم يملك ٣٥٨ فرد ثروة تفوق ما يملكه ٢,٥ مليار من البشر وليس الوضع بأحسن حال على مستوى الدول حيث تستحوذ ٢٠% من دول العالم على ٨٥ % من الناتج العالمى وعلى ٨٤% من التجارة العالمية ويمتلك سكان تلك الدول ٨٥% من المدخرات العالمية

---

(١) المصدر السابق ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩٦ .

كما تملك الدول الصناعية المتقدمة ٩٧ % من قيمة المنتجات الخاضعة لاتفاقية الحماية الفكرية (١) وهى أحد البروتوكولات الملحقة بمنظمة التجارة العالمية .

ولا يوجد تناقض بين هذه الآثار وبين بناء المصانع في دول العالم الثالث لأن ذلك ما اقتضته ضرورة التوسع أن ينقل " المركز " وحدات إنتاجية في أقطار شتى في العالم وفق مصالحه و" أولوياته " – ولا يوزع مكاسبه وفوائده بالتساوى بين المشاركين في عمليات الإنتاج بل يكون نصيب الأسد أبداً للدولة المركز والفئات مما يبقى لدول الأطراف (٢) وفق الآلية التى أشار إليها

جورج سوروس . ولا تقتصر آثار العولمة على إعاقة النمو وإفقار العنصر البشرى ، والناجمين مباشرة عن فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية للحفاظ على " جوهر الأمن " – وإنما تتعدى الآثار إلى التعدى على الخصوصيات الثقافية نظراً لأن الدول الأورو – أمريكية تسعى إلى فرض ثقافتها الخاصة التى تقوم على فلسفة المادية والنفعية وتبرير الحرية إلى حد الإباحية وتستخدم أجهزة الأمم المتحدة لتمرير ذلك في المؤتمرات العالمية وتسويق الشعوب إلى الموافقة على ذلك " بسياط التخويف والتهديد أو ببوارق الوعود والإغراء " .

---

(١) د / كريم أبو حلاوه ، عالم فكر ، مصدر سابق ص ١٧٦ .

(٢) د / القرضاوى ، المسلمون والعلومة ، مصر سابق ص ٢٨ .

المبحث الثالث

رؤية مجتمعية حول الخصخصة

سؤال يطرح نفسه : -

لماذا ينظر السواد الأعظم إلى الخصخصة نظرة ريبة وتشكك أو بمعنى آخر أن الحكومة تبيع الوطن كما يصور للعامة ؟؟؟؟

نظراً لعجز الجهاز الأعلامى الوطني والذي فقد كثيراً من مصداقيته لدى المتابع والقارىء للواقع المصرى . في تهيئة الرأى العام لتقبل موضوع الخصخصة فضلاً عن الغموض الذى يتبناه القائمين على تنفيذ برنامج الخصخصة تجاه بيع مؤسسات ذات وضع خاص يرتبط بوجدان المواطن المصرى مثل بيع بنك القاهرة – والإسكندرية ، وعمر أفندي فهناك رؤى اجتماعية حول بيع بنك القاهرة تبلورت من خلال مواقف غامضة وتصريحات متناقضة لبعض المسئولين أوجدت لدى السواد الأعظم من الشعب المصري أسئلة واستفسارات تبحث عن إجابة مثل ما حدث في صفقة بنك القاهرة :-

صفقة بيع ٨٠% من أسهم بنك القاهرة أصبحت مجالا لحوار ساخن بين المؤيدين للحكومة وأغلبهم يؤيدونها حرصا على مواقعهم وكراسيهم في أجهزة الدولة أو في المؤسسات الصحفية أو طمعا في منصب أى أنه تأييد لغرض وليس عن اقتناع وبين المعارضين وأغلبهم من الخبراء المصرفيين على وجه الخصوص والاقتصاديين بشكل عام ومن واقع ما توفر من معلومات وتصريحات فاننى اعترف باننى لم اقتنع بأى من التبريرات التى وردت في تصريحات المسئولين للدفاع عن البيع ولدي أسباب كثيرة منها تصريح : أنه لا مساس أو بيع لأى من البنوك العامة

بنك مصر والبنك الأهلى وبنك القاهرة وتم دمج بنك القاهرة وبنك مصر ثم فجأة تغير القرار إلى عدم استمرار عملية الدمج والاتجاه إلى بيع بنك القاهرة مع التأكيد على أنه لا مساس ولا بيع لبنك مصر والبنك الأهلى وهذا يعطى مؤشرا بأن البيع قادم لا محالة .

ثانياً : أعلنت الحكومة بان البيع سيتم بشفافية ولست أدرى سببا لتأكيد الشفافية في جميع تصريحات المسئولين في هذا الموضوع بالذات الا من ناحية (اللى على راسه بطحة) لان المعترضين على البيع لم يضعوا انعدام الشفافية ضمن أسباب اعتراضهم .

ثالثاً : أن الحكومة أعلنت أن البيع سيتم لمستثمر استراتيجى وأتساءل عن هذا التعبير المستحدث " مستثمر استراتيجى " وربما نسمع قريبا عن مستثمر تكتيكى ثم لماذا لايكون البيع عن طريق الاكتتاب العام بين المصريين أما حدوتة تشجيع الاستثمار الأجنبى فهى حق يراد به باطل لان الاستثمار الأجنبى المطلوب يجب أن يكون في مشروعات جديدة تحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى وتفتح أبواب العمالة أمام العاطلين الذين تتزايد أعدادهم سنة بعد أخرى لتقترب حسب بعض التقديرات من سبعة ملايين عاطل في مختلف التخصصات .

أما بيع مؤسسات قائمة فإنها ستضيف أعدادا جديدة إلى جيش العاطلين بعمليات المعاش المبكر أو استبدال العمالة المصرية في بعض المواقع بعمالة أجنبية .

رابعاً : أن المسئولين يصرون في تصريحاتهم على التأكيد على سوء حالة البنك ووضعه المالى وتضخم أرقام العجز سنة بعد أخرى نتيجة التوسع في عمليات الاقراض بدون ضمانات حتى وصلت أرقام القروض

المتعثرة إلى حوالى ٢٠ مليار جنيه ولنا هنا عدة تساؤلات كيف تم منح هذه القروض ؟ ومن المسئول الذي سمح بها ؟ ومن هم المدينون الذين استولوا من أموال الشعب على عشرين مليار جنيه ؟ أى اننا كشعب تعرضنا لحادث سطو من مجموعة لصوص وضعوا ايديهم في جيوب الخمسة والسبعين مليون مصرى أغتصبو من كل مصرى ما يعادل حوالى ٢٦٧ جنيها أى حوالى ١٣٠٠ من كل أسرة وبالتالى فمن حق كل مواطن مصرى وكل أسرة مصرية المطالبة بمحاسبة ومعاقبة المسئولين ولا يمكن أن يكون الحل هو بيع البنك وترك المسئولين الذين سهلوا لهؤلاء اللصوص اتمام عمليات السطو والمسئولون الذين أقصدهم ليسوا أصحاب قرار الإقراض فقط ولكن أيضا كل من توسط لدى إدارة البنك لإتمام العملية في كل مرة يجب أن تعلن الحكومة علينا هذه الأسماء وعندئذ نقول وبأعلى صوت هذه هى الشفافية التى نطلبها وأتساءل أخيرا : هل تجوز في عمليات البيع – أى بيع – أن يقوم البائع بتشويه سمعة البضاعة التى يعرضها للبيع ؟ أن الحكومة تتصور إنها بتشويه سمعة البنك ستجعل الشعب كله يطالب بالتخلص من هذا البنك بأي شكل وفي أسرع وقت ولكن على الجانب المقابل من هو هذا المستثمر الاستراتيجي الذي سيشترى سلعة بائرة وفاسدة باعتراف البائع أم أن جميع التصريحات متفق عليها مع هذا الاستراتيجي والصفقة معدة وجاهزة للتوقيع قبل الإعلان عنها وقبل تصريحات الشفافية .

وعن وضع بنك مصر : أشار تقرير جهاز المحاسبات حول أداء بنك مصر إلى وجود فجوة في المخصص للقروض والالتزامات بلغت ١٦ مليار جنيه كما بلغ ما أمكن حصره من الفوائد والعمولات عن القروض غير المنتظمة التى تضمنتها ايرادات البنك نحو ١٠٥٠ مليون جنيه أما قروض

العملاء والبنوك فأسفر فحصها عن وجود مخالفات لحكم المادة ٧١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون الجهاز المركزي والجهاز المصرفي والتي تقضى بتحديد نسبة الائتمان التى يقدمها البنك للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به بما لا يجاوز ٣٠ % من القاعدة الرأسمالية للبنك حيث تجاوزت توظيفات البنك لدى " خمسة عملاء النسبة المذكورة وقد أوصى الجهاز باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة هذه المخالفة .

وانتقد التقرير تركز نحو ٣٩ % من محفظة القروض في ٢٠ عميلا فقط من عملاء البنك حيث بلغت مديونياتهم نحو ١٧,٩ مليار جنيه تتضمن التزامات عرضية بنحو ٣,٨ مليار بالإضافة للسماح لبعض عملاء البنك باستخدام التسهيلات الائتمانية قبل استيفاء شروط وضوابط منح الائتمان وتجاوز الأرصدة المدينة لبعض العملاء حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم وذلك نتيجة لتعثر أنشطتهم وعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم قبل البنك وتأخر بعض العملاء في سداد مستحقات البنك لديهم لفترات طويلة من أقساط القروض دون قيام البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيفاء حقوقه وأيضا عدم قيام بعض عملاء البنك بسداد الأرصدة المستحقة من التسهيلات الائتمانية التى انتهى سرياتها وكذلك عدم التزام بعض الفروع بإتباع التعليمات الخاصة بتجديد التسهيلات للعملاء والتى تقضى بمطالبتهم بالمستندات اللازمة والإجراءات المطلوبة للتجديد قبل انتهاء أجل التسهيل بوقت كاف .

وأضاف التقرير أنه تم منح تسهيلات لبعض العملاء دون الحصول على ضمانات كافية وعدم تحرى الدقة في معاينة وتقدير قيمة الضمانات وتحديثها لدى كل تجديد والسماح لبعض العملاء بالتحويل بين أرصدة

الحدود الممنوحة لهم بغرض تغطية التجاوزات القائمة في بعضها وكذلك بطء اتخاذ الإجراءات القانونية من قبل البنك بالنسبة للعملاء الممولين لها وكشف التقرير عن بعض المديونيات منها مديونية شركات تصدير الاقطان والتى بلغت ١٣١ مليون جنيه تمثل فوائد وعمولات عن السنة المالية ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ أضيفت للإيرادات وأيضا مديونية أحد عملاء البنك التى وصلت إلى ٦٩ مليون جنيه وتبين عدم متابعة البنك للعميل في صرف القروض وعدم استيفاء الضمانات وعدم زيادة رأسمال الشركة وبينما وافق مجلس ادارة البنك على منح العميل قرضا بـ ٣ ملايين جنيه بضمان رهن اسهم الشركة والتى لم يتم لعدم قيد الاسهم بالبورصة كما تم منح العميل تمويلا اضافيا قدره ٥٣,٨ مليون جنيه لاستكمال المشروع بناء على التقريرالفنى المقدم من الجهة التى اعتد بها البنك رغم عدم وجود موارد ذاتية كافية لدى العميل وعدم تقديمه بيان التدفقات النقدية المتوقعة لنشاطه وقد تم تعديل برنامج السداد لأكثر من مرة أخرى في ٢٠٠٤/٦/٢٧ ليضم حتى ٢٠١٣ بدلا من ٢٠٠٥ كما بلغت مديونية مجموعة شركات أحد العملاء بالبنك نحو ٤٥٢ مليون جنيه منها ما يعادل نحو ٩٩ مليون جنيه بالعملات الأجنبية وقد تبين استمرار التجاوزات بحسابات المجموعة " ٦ شركات " الحدود الائتمانية المصرح لها بها واستمرار تحقيق الشركات خسائر استغرقت رؤوس أموال بعضها مما قد يترتب عليه تصفية هذه الشركات كما بلغ معيار كفاية رأس المال وفقا لحساب البنك ٧ % وهو دون الحد الادنى المقرر وذلك بالمخالفة للمادة ٥٦أ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ .

وأوضح التقرير أن أرصدة القروض غير المنتظمة زادت إلى ٥,٩٢٢ مليار جنيه تمثل ١٦,٨% من إجمالى القروض للعملاء بزيادة

بلغت ١,١١٩ مليار بنسبة ٢٣,٣% كما تراجع رصيد القروض المحالة إلى الشؤون القانونية والقضائية لنحو ٢,٥٨٣% مليار جنيه تمثل ٧,٣ من اجمالى القروض للعملاء في ٢٠٠٤/٦/٣٠ مقابل ٣,٣٤٦ مليار جنيه بنسبة ٩,٧% في ٢٠٠٣/٦/٣٠ بانخفاض بلغ ٧٦٣,٥ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٨ % ويرجع ذلك إلى زيادة المحصل من جملة الممول بنحو ١,٣٥٩ مليار جنيه وزيادة الديون المعدومة بنحو ١,٢٩٣ مليار جنيه .

هذا قليل من كثير عما يقال عن الخصخصة وتبعاتها في مصر مضيفين أن المفترض بعد عمليات البيع المتسارعه وزيادة حصيلة الخصخصة أن يصاحب ذلك تحسن في الخدمات والدحول٠٠٠٠إلاأن الواقع كما يراه البعض :

* تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة بسبب تفاقم أزمة المديونية الخارجية ، وهى الأزمة التي نجمت عن الإفراط في الاستدانة الخارجية وبخاصة قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد انتظام وصول الواردات الضرورية (١) .

وإزاء هذا الحرج لجأت البلاد العربية المدينة إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها ، وما ارتبط بذلك من ضرورة تنفيذها برامج

---

(١) يكفى للإحاطة بمدى الإفراط الذى حدث في مديونية البلاد العربية غير النفطية أن نعلم أن حجم ديون البلاد العربية غير النفطية كان فى حدود ٧ مليارات دولار في عام١٩٧٠ ، قفز هذا الرقم إلى ١٥٦ مليار دولار ١٩٩٤ ، وارتفعت خدمة هذه الديون من ٠,٩% مليار دولار في عام ١٩٧٢ م إلى ١٦ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، بعد الأحداث الأخيرة فى المنطقة بعد احتلال العراق زادت المديونية الخارجية (راجع في ذلك التقرير الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠٠٣ م) . وارتفاع الدين المحلى في مصر ما يقارب (ستمائة مليار جنيه مصري عام ٢٠٠٦) !! .

للتثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، فقد انبثق عن هذه البرامج سياسات نقدية مالية وتوجهات اجتماعية زادت من معدلات البطالة فى هذه البلاد ومن هذه السياسات :

١ – تخلى الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظف الحكومى .

٢ – أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية ، كالتعليم والصحة ، والإسكان الشعبى ، إلى خفض مواز فى طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات الضرورية ، كذلك أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادى إلى خفض الاستثمار الحكومى فى خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدى العاملة العاطلة باستثناء الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية التى أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال ، وعلي عمالة مؤقتة ، تسرَّح عقب انتهاء المشروع .

٣ – ما أدت إليه الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات) وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة ، فقد أدت إلى إحداث خفض ملموس فى حجم الدخل العائلى المتاح للإنفاق disposapolincome ، مما أثر فى الطلب المحلى ، وأدى من ثم إلى حدوث كساد واضح فى السوق المحلى وتراكم غير مرغوب في المخزون السلعى لدى القطاعين العام والخاص . وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاسات ضخمة ، ترتب عليها تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة . مما ترتب عليه فى زيادة معدلات الجريمة الاجتماعية .

كذلك لا يجوز أن ننسى أن ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والمستلزمات السلعية ، المحلية والمستوردة (بعد خفض ralution قيمة العملة الوطنية) أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج فى مختلف القطاعات فى الوقت الذى لا تستطيع فيه هذه القطاعات أن ترتفع بمستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة (على الأقل فى الأجل القصير) .

وكان نتيجة ذلك حدوث انخفاض واضح في الفائض الاقتصادى المتحقق فى هذه القطاعات (وأحيانا تحول إلى خسائر) ومن ثم تدهور فى قدراتها الذاتية على التراكم من التوسع في خطط الإنتاج . وقد أثر ذلك سلباً في الطلب على العمالة المحلية كما أن تحرير إرادة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة ، مما أدى إلى أغلاق وإفلاس كثير من هذه الصناعات ، وتسريح عمالها وأخيراً وليس أخرا : نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة فيها وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة ، أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم ، وقد أصبحت عمليات الخصخصة التى تجرى الآن على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان النامية ، ويضاعف من حرج الموقف قيام الأجانب الذين أصبحوا يمتلكون هذه المشروعات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر في ميزان المدفوعات وفي القدرة الذاتية للتراكم في هذه البلاد .

وبمناسبة الحديث عن الخصخصة أرى أن معظم الدول العربية والإسلامية – سواء بإرادتها أو بدون إرادتها – تلجأ بصفة خاصة لصندوق النقد الدولى إحدى أدوات السياسة ذات التأثير للولايات المتحدة الأمريكية ،

ومعلوم لدى أهل الاختصاص والمعرفة أن الموافقة على إقراض الدول من قبل صندوق النقد الدولى مصحوب بشروط مجحفة أبرزها أن يُصاحب سياسات الدول المقترضة تغير في الرؤى الاجتماعية والسياسية فضلا عن الاقتصادية ، من هذا التغير المشروط خصخصة الدول لقطاعها العام ومشروعاتها العامة ، بغية الإصلاح الاقتصادى للدول المدينة كما يروج لهذا الزائفون ، ولكن الحقيقية في رأى من وراء الخصخصة التى يروج لها هو توفير السيولة اللازمة لسداد هذه القروض المقترضة من صندوق النقد الدولى والدول الصناعية الكبرى (الغنية) .

والواقع يحدثنا أن الخصخصة المزعومة أفرزت الآتى :

- تفشى ظاهرة البطالة وزيادتها بين المتعلمين وأصحاب الخبرة والكفاءات .
- تفشى الجريمة الأخلاقية في مجتماعتنا الإسلامية العربية بسبب تفشى ظاهرة البطالة ، الفقر ، وسوء التعليم المدنى الذى أفرز لنا شبابا يعبدون الشيطان ، وآخرين شواذا ، وها هى حصيلة أسبوع واحد في جريدة قومية واحدة بسبب الفقر وتدنى مستوى المعيشة والخصخصة:
- أب يبيع ابنه الرضيع ب ٢٠٠٠ جنيه !!
- كيميائى يقتل ليجد فى السجن مأوى !!
- ١٨ مليار جنيه ناتجة عن نشاطات مشبوهة حسب أرقام البنك المركزى المصرى ، وحصول ثمانية عملاء على " ١٢ مليار جنيه " من البنوك بدون ضمانات .

- أسرة بالكامل يموت شبابها في الثلاثين بالمنصورة لإصابتهم بفشل كلوى ولعدم قدرتهم على تكاليف العلاج ...إلخ .

فضلا عن تهريب الأموال للخارج ، وقضايا نواب القروض ، والحصول على قروض بدون ضمانات وتهريبها للخارج حيث ذكرت إحدى الجهات الرقابية المصرية العليمة أن " ٦٥ مليار دولار " قد تم تهريبها لخارج مصر خلال الفترة من بداية عام ٢٠٠٠ حتى أغسطس ٢٠٠١م (١) ، وماذا يقول دعاة العولمة ومروجوها للأخلاق التى يسوق لها دعاة العولمة والمثال الحى محاكمة الشواذ فى مصر ما هو رأى دعاة العولمة فى محاكمة هؤلاء السفلة والمجرمين الوطنيين ؟ لقد طالعتنا وسائل الإعلام بموقف أمريكا وأشياعها من دعاة العولمة فى ٢٠ - ٨ - ٢٠٠١م :

١- ثلاثة وعشرون عضوا فى الكونجرس الأمريكى يطلبون وقف المعونة والمساعدات لمصر لمحاكمتها الشواذ .

٢- في بريطانيا ست منظمات للشواذ تطلب إيفاد مسؤولين للقاهرة لمحو وصمة عار عن جبين حقوق الإنسان !!

٣- في فرنسا خمس مجوعات تطالب باريس بتغيير سياستها في الشرق الأوسط وتأييد موقف إسرائيل .

٤- في ألمانيا دعوات لقطع العلاقات في مصر .

٥- المناداة بوجوب تعليق عضوية مصر في الأمم المتحدة إذا لم تفرج عن الشواذ !!

---

(١) انظر جريدة الأسبوع المصرية ، العدد ٢٣٥ لسنة ١٤٢٢ هـ .

هذه هى أخلاق دعاة العولمة فما رأى كل صاحب عقل سليم ومنطق مستقيم . كما لا يفوتنى فى هذا المقام أن أذكر بمدى التدهور الحاصل في المستوى المعيشى ، وزيادة نسب البطالة بين المتعلمين في مصر ، وكساد أو ركود غير مسبوق ، صحب ذلك انخفاض مستمر في قيمة الجنيه المصرى في مقابل العملات الأخرى خاصة الدولار (١) . وأن كان هناك تحسن ملحوظ في قيمة العملة الوطنية تجاه الدولار فهو تحسن مؤقت أحد أسبابه خفض الفائدة على العملة الأمريكية وزيادة الاحتياطي من العملة ذاتها لدى البنك المركزي المصري حوالي ٣٠ مليار دولار . فضلا عن تحويلات العاملين بالخارج ، وحصيلة الخصخصة. وبما أننا دولة

قائمة على الاستيراد فهذه الزيادة في احتياطي العملة الأجنبية يقابلها زيادة في قيمة الواردات، إضافة إلى أن زيادة الصادرات لم تتم على النحو المستهدف بعد زيادة بعد زيادة سعر الدولار وذلك لضعف الإمكانات التصديرية ، وحذرت التقارير من أن استمرار الأوضاع الاقتصادية على ما هو عليه سيؤدى إلى عدم سيطرة الحكومة نهائيا على سوق سعر الصرف الأمر الذي سيؤدى لاحقا إلى تعويم كامل لسعر الجنيه المصري .

(١) المصدر السابق ، ص٣ .

الفصل الثاني

نظرة عامة على البطالة

وموقف الفكر الإسلامي من البطالة

مقدمة :

البطالة مشكلة عالمية وليست محلية ، بغض النظر عن تفاقمها في مجتمعنا المصري ، إلا أنها بمثابة "الترموميتر" في حساسيته لقياس مدى صلاحية المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع معاصر . وفي اعتقادي أنها تعد من أهم مشكلات الشباب المعاصرة ، بل وتعد واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه مجتمعنا المصري إن لم تكن أخطرها على الإطلاق ، ومهما يكن من أمر فإننا نعتقد أن مكافحة مثل هذه المشكلة يجب أن تحتل مكانة الصدارة في جدول أعمال سياسة الدولة العليا المختلفة من الآن فصاعدا خاصة وأن البطالة لا يجوز النظر إليها على أنها مجرد مشكلة إقتصادية فحسب ، بل قضية إجتماعية ، تعليمية ، سياسية وأمنية من الدرجة الأولى وبسبب التراخى في التصدى لها جعلها تستشرى بكل قواها بين أغلى ثروات المجتمع ، الشباب ، فيما نعاصره اليوم من إرهاب ، وشغب ، وإدمان وتداعيات خطيرة ما أحوج لبرامج التنمية الناشئة في مصر من أن تتجنبها .

ومنبع الخطورة هنا لا تكمن فحسب في تزايد عدد المتعطلين عن العمل (حوالى من ٢,٥ : ٣ مليون) ووفقاً لتصريح رئيس وزراء مصر د/ أحمد نظيف في المؤتمر التاسع للحزب الوطني ٢٠٠٧/١١/٥ (٢مليون عاطل) – أي الراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه دون جدوى يمثل إهداراً في عنصر العمل البشرى مع ما ينجم عن هذا الإهدار من خسائر

اقتصادية ، وإنما مكمن الخطورة ينبع أيضاً من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة التعطل وبالذات فيما بين الشباب حيث تعد البطالة البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف . وهى أمور برزت بشدة على السطح في مصر فى الآونة الأخيرة .

ونظراً لتضخم حجم البطالة في مجتمعنا المصري الناجم عن الزيادة التراكمية السنوية الهائلة للسنوات السابقة في مقابل جهود محدودة للغاية للتشغيل ، مما جعل الجرح يطفح على جسد المجتمع بصورة مخيفة ، في الوقت الذي لا تملك فيه إمكانيات الحكومة توفير المضاد الحيوي الفعال للقضاء على جذور ذلك الطفح . وإذا كنا نشفق على حكومتنا وعلى وعلى إمكانياتها للعلاج الجذري ، فإننا نحثها ونطالبها بكل السبل من أجل توفير علاج ثانوى على الأقل لتطهير سطح جسدها من ذلك الطفح المخيف ، حتى يعيش ذلك الجرح في بيئة – شبه صحية وملائمة – لعلها تحد من مخاطر انتشار ذلك الطفح على جسد أمتنا المصرية والعربية .

أن مواجهة مشكلة البطالة تستلزم منهجاً تنموياً شاملاً جديداً يتبلور في سياسة اقتصادية واقعية يتصور أولوياتها هدف التشغيل المستند إلى تنظيم الكفاءة الإنتاجية للعمل بما يضاهى المستويات العالمية المناظرة وضمانات تنفيذ ذلك يستلزم : –

ضرورة وجود إدارة اقتصادية سليمة أن البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد نامي أو متقدم ، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، أما الوضع العادي فتصل فيه نسبة البطالة من ٣% إلى ٥% ، وقد عرف الأدب الاقتصادي عديداً من أنواع البطالة التي غالباً ما تتزايد حجموها ومعدلاتها عبر الزمن. وتكمن

الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها وآثارها السلبية على الناتج القومي ، مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشري؛ هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية . ولذا ، فإن هدف زيادة حجم العمالة، ومن ثم ، التقليل من حجم البطالة ومعدلها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية في أي مجتمع .

ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة للتعرف على أنواع البطالة وأحجامها ومعدلاتها، فضلاً عن دراسة خصائصها، وتقصي الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة في هذا المجتمع. وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول : مفهوم البطالة، وأنواع البطالة ،و قياس البطالة والمبحث الثاني نظرة الفكر الإسلامي للبطالة .

المبحث الأول

نظرة عامة على البطالة

* المفهوم الرسمي للبطالة :

تتمثل البطالة وفقا للمفهوم الرسمي : في الفرق بين حجم العمل للمعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، عند مستويات الأجور للسائدة ، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور ([1]) .

يجدر التنوية إلى أنه سوف يتم استخدام تعبير سوق العمل في كل أجزاء الدراسة عادة في صورة مفرد تجاوزاً وذلك للتبسيط رغم أن سوق العمل في أي مجتمع ليس سوقاً واحداً، ولكن هناك عديداً من أسواق العمل مثل: سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، وسوق العمل الريفي والحضري، وسوق العمل الحكومي والخاص ...الخ .

([1]) Ehernberg R. G.Smith R. S . Modern Labor Economics:Theory and public policy,the Macmillan press Ltd..third edition.1988 pp 585 .

والشكل التالي يوضح إبعاد المفهوم الرسمي للبطالة:

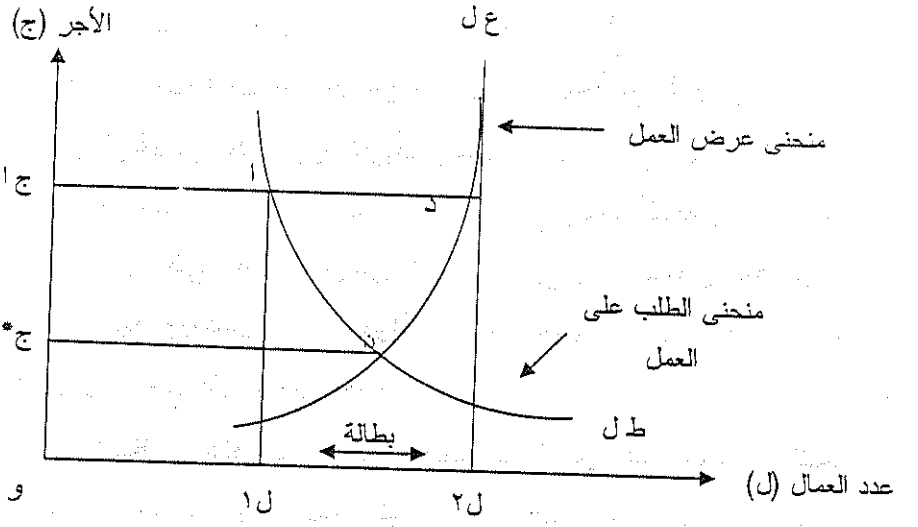

من هذا الشكل ، يتضح أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور ، وتقل هذه المرونة تدريجياً إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظف الكامل . أما منحنى الطلب على العمل؛ فيكون سالب الميل، وعند مستوى الأجر السائد في سوق العمل وليكن (جـ١) يكون مستوى التوظف الفعلي والمحدد بالطلب على العمل هو (ل١) ، بينما مستوى التوظف الكامل؛ فيتمثل بالمستوى (ل٢) ، وبالتالي ، تتمثل البطالة في الفرق ين مستوى التوظف الفعلي ومستوى التوظف الكامل ، وتقاس بالمسافة (ل١ ل٢) ، ومن ثم ، فإن البطالة يمكن تعريفها بأنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين. وبالتأكيد، فإن تضييق الفجوة بين (ل١ ل٢) ، ومن ثم ، فإن البطالة يمكن تعريفها بأنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل

عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين. وبالتأكيد، فإن تضييق الفجوة بين (ل١ ، ل٢) يؤدي إلى : زيادة مستوى الإنتاج ، ورفع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم، الارتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع .

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة، إن البطالة : تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه، وباحثين عنه ، وموافقين على العمل في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة .

ويلاحظ أن التعريف السابق للبطالة هو المتفق عليه دولياً، ويقتضي أن تتوافر معاً المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلاً خلال فترة البحث:

أولاً : أن يكون الفرد بدون عمل (Without Work) : ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً ، ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص .

ثانياً : أن يكون الفرد متاحاً للعمل (Currently Available for Work) : أي يرغب في العمل ومستعد له بأجر أو لحسابه الخاص خلال فترة البحث، أما إذا كان الباحث عن عمل طالباً، ويبحث عن عمل لكي يمارسه بعد تخرجه؛ فإن هذا الفرد يكون غير مستعد للعمل خلال فترة البحث .

ثالثاً : أن يكون الفرد باحثاً عن عمل (Seeking Work) : أي أن هذا الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه

الخاص، مثل : التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة، والرد على الإعلانات، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك، وطلب الحصول على التراخيص اللازمة، وكذلك الموارد المالية، وما شابه ذلك .

وهناك بعض الانتقادات التي وجهت إلى المفهوم الرسمي للبطالة بصفة عامة، تتمثل أهمها في الآتي :

١- لا يأخذ في حسبانه كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يومياً .

٢- لا يربط بين العمل والإنتاجية ، فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته جنيه واحد في اليوم (مثلاً) و يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته ١٠٠ جنيه .

٣- لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل ، وبالتالي يهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول على وظيفة .

٤- يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة .

المفهوم العلمي للبطالة :

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً ، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل؛ مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه " .

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة :

البعد الأول :

يتمثل هذا البعد في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة ، وذلك في حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ، ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالي ، لا يشاركون في عملية الإنتاج ، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما وضحه المفهوم الرسمي . بينما البطالة الجزئية؛ فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف عليه للعمل ، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة، مثل: العمالة الموسمية ، وبالتالي ، يكون وقت العمل في حالة البطالة الجزئية أقل من متوسط الوقت المتعارف عليه في المجتمع.

البعد الثاني :

ويتمثل هذا البعد في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاطلة ؛ مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين ، ومن ثم ، فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها. وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك، وهي تشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية بدون حدوث أي نقص يذكر في الناتج الكلي أو قد يزداد الناتج الكلي بدون إحداث أي تغيرات في الفنون الإنتاجية المستخدمة وتكون إنتاجية العمال في الحالة الأولى صفراً أو تقترب منه ، وفي حالة الثانية تكون سالبة ، وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الدول

النامية ذات الكثافة السكانية العالية في قطاعِ الخدمات الحكومية ، وكذلك ، في كل من القطاع الزراعي والقطاعات الهامشية .

*أنواع البطالة :

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها؛ مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها. غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة – يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة – هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

البطالة السافرة (الصريحة) :

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي، يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفراً ، وإنتاجيتهم صفراً. وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعاً بوصفها الصورة الواضحة للبطالة. ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الأختيارية (١)

أولاً : البطالة الإجبارية : يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة. وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة ذلك الذي لا يمكن للعين أن تخطئه؛ أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه. ويمكن

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير العربي الموحد ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص١٧١ .

التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وذلك وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهى ([1])

١- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) : تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون- للمرة الأولى - عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علماً بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم .

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أياً كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها ، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية ، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى ، ولأن بحث العمل عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمل عادة ما يأخذ بعض الوقت. وفي كل فترة زمنية يوجد بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل ، وبعضهم من يرحل عنه ؛ فضلاً عن وجود بعض التقلبات في النشاط الاقتصادي ، وما يترتب عليها من نقص أو زيادة في الطلب على العمل ويأخذ ذلك كله وقتاً للتوفيق بين شغل الوظائف والعمال العاطلين. يضاف إلى ذلك ، أن العمال ينتقلون بمحض إرادتهم من عمل إلى آخر وفي أية لحظة زمنية، وهو ما يرجع إلى طموح الإنسان ورغبته في تحقيق

([1]) محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

الأفضل إلا أن حجم البطالة الاحتكاكية هو الذي يختلف من اقتصاد إلى آخر وفقاً لطبيعة أفراده من حيث تفضيلهم للمخاطرة بترك أعمالهم في سبيل الالتحاق – فيما بعد – بأعمال ذات مزايا أكبر ، أو إيثار الاستقرار في العمل وضمان دخل ثابت ، وكذلك وفقاً للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد ؛ حيث أنه كلما كان الاقتصاد أكثر ميلاً للتغير والتطور المستمر، توافرت فيه إمكانية خلق مجالات جديدة للعمل تتضمن مزايا تشجيع الأفراد على ترك أعمالهم والتحول عنها .

ومن ثم ، فإنه حتى في حالة تعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه عند مستويات الأجور السائدة في الاقتصاد ، فإنه ستوجد بعض البطالة الاحتكاكية في هذا الاقتصاد .

ويمكن التمييز فين نوعين من البطالة الاحتكاكية : هما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل وبطالة فترة الإنتظار . أما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل : فإنها تنشأ – سواء من جانب العمل أو رجال الأعمال – بسبب عدم تجانس كل من عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة، حيث يختلف الأفراد من حيث الدوافع والقدرات، حتى لو كانوا على نفس مستوى التعليم والتدريب والخبرة، وينشأ عن عدم تجانس الوظائف أن المنشآت تدفع أجوراً مختلفة، وتقدم فرصاً مختلفة للترقي وكذلك اختلاف شروط العمل وظروفه. وفي الوقت نفسه تكون فيه المعلومات عن سوق العمل حول تلك الاختلافات غير كاملة وتأخذ وقتاً للحصول عليها .

وهناك مكاسب متوقعة لعملية البحث بالنسبة للعامل وكذلك تكاليف مصاحبة لها. وتتمثل الأولى في احتمال الحصول على أجر أعلى ، بينما تتمثل الثانية في تكلفة البحث عن العمل الأفضل في صورة الانتقالات

وتكلفة الاستعلام عن الوظائف المختلفة ، بالإضافة إلى الأجر الضائع بسبب ترك العامل لوظيفته . ومن ثم ، فإن استمرار البطالة الاحتكاكية لفترة أطول يؤدي إلى تزايد تكلفتها ويشتد عبؤها على العامل؛ مما يجعله أكثر استعداداً لقبول أعمال أقل من العمل الأفضل الذي كان ينشده في البداية . ويستمر العامل في البحث مادامت المنافع الحدية المتوقعة من البحث عن عمل، تفوق التكاليف الحدية للبحث عنه ، والعكس صحيح، وعندما يتحقق التعادل بين هذين المتغيرين يتحدد ما يسمى بالأجر التحفظي، ومن ثم ، فإنه إذا كان الأجر المعروض على العامل أقل من الأجر التحفظي ؛ فإن العامل يرفضه ، ويستمر في البحث عن عروض أخرى، والعكس صحيح .

وتوجد عوامل كثيرة تؤثر في طول مدة البحث ، ومن ثم في حجم البطالة الاحتكاكية ومدتها ، ومن أهمها؛ مدخرات العامل أو إمكانية الاقتراض ، وإعانات البطالة ، ودالة منفعة العامل؛ حيث أن العامل يحتاج إلى مصدر بديل ينفق منه لإشباع حاجاته طوال فترة البطالة ، وكلما توافر لديه ذلك المصدر من خلال مدخراته أو مكانية الإقراض، كان العامل أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول، والعكس صحيح وتطول فترة البحث عن العمل – كذلك – كلما زاد حجم الإعانات المقدمة – من قبل الحكومة – للعاطلين ومدة سريانها؛ حيث يؤدي ذلك إلى تقليل رغبة الأفراد العاطلين في قبول الوظائف المتاحة ، فضلاً عن تحفيز آخرين على ترك وظائفهم والبحث عن وظائف أفضل. يضاف إلى ما سبق ، أنه إذا كان الفارق كبيراً بين منفعة العمل الأفضل بالنسبة للعامل مقارنة بمنافع الأعمال الأخرى، فمن المتوقع أن يستمر العامل لفترة أطول في صورة بطالة، والعكس صحيح .

وتتمثل بطالة فترة الانتظار في الوقت الذي ينقضي انتظاراً للعينات من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية بالنسبة للمؤهلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل بدلاً من البحث عن وظائف في مجالات أخرى، وكذلك انتظار الأفراد المسرحين مؤقتاً من وظائفهم للعودة مرة أخرى إليها بدلاً من البحث عن وظائف جديدة .

وخلاصة ذلك كله، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموماً على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل . غير أن هذه البطالة لا يهتم الاقتصاديون بها كثيراً ، لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات ، ويرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل بطالة اختيارية وليست بالضرورة إجبارية. ويجدر التأكيد هنا، أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية ، وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية .

٢- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) :

تظهر البطالة الهيكلية في منطقة معينة عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها، أو عندما تنسب هذه التغيرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة. وإذا كانت الأجور مرنة، وكانت تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية، فإن تكليف سوق العمل سرعان ما يقضي على هذا النوع من البطالة. ولكن من الناحية العملية، قلما تتحقق هذه الشروط، مما ينتج عنها البطالة الهيكلية، ومن ثم، يمكن التمييز بين بعدين لهذا النوع من البطالة، ويتمثل البعد الأول منهما: في عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين

وخبراتهم وبين متطلبات الوظائف الشاغرة. أما البعد الثاني: فيتمثل في عدم التوافق الجغرافي بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عنها.

وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها :

(أ) التغيرات في هيكل الطلب : يترتب على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد زيادة الطلب – بصفة عامة – على كثير من السلع. إلا أن هذه الزيادات تتأتى بنسب مختلفة بالنسبة للسلع، وذلك لأنها تكون أقل من الزيادة في الدخل الحقيقي بالنسبة للسلع الضرورية والتقليدية، وبنسب أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي فيما يتعلق بالسلع الكمالية والحديثة، فضلاً عن أنه قد يحدث نقص في الطلب بالنسبة لبعض السلع التقليدية والدنيا. ويؤدي هذا التغير في هيكل الطلب إلى ظهور البطالة الهيكلية في هذه المجالات الأخيرة ؛ التي لا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة والكمالية .

(ب) التقدم الفني المطرد : يؤدي التقدم الفني إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة ، فضلاً عن إدخال أنواع جديدة من السلع قد تحل محل بعض السلع القديمة . ويترتب على ذلك؛ الاستغناء عن عدد من العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة ، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليست لديهم القدرة – بطبيعة الحال – على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التقدم التقني لاختلاف مؤهلاتهم عن الوافد الجديد . ويطلق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان البطالة التقنية . وهي ناجمة عن عدم الإمام بالتقدم التقني الحديث ، فضلاً عن أن استخدام المعدات والآلات

الجديدة يكون مكثفاً لعنصر رأس المال ؛ مما يؤدي إلى إحلال رأس المال محل العمل .

(ج) التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة: يلاحظ أن النسبة التي يحتلها الشباب – صغار السن حديثو التخرج – والإناث في قوة العمل – وهي فئات قليلة الخبرة – تزداد مع النمو السكاني؛ مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم، خاصة فيما يتعلق بتلك الوظائف التي تحتاج إلى خبرات ومؤهلات خاصة .

وعلاج البطالة الهيكلية ليس بالأمر الهين ؛ حيث أنها تتطلب فترة طويلة نسبياً لمواجهتها ، وهي الفترة التي خلالها يتم إعادة تعليم العمل العاطلين وتدريبهم لإكسابهم المهارات التي تتطلبها الوظائف الشاغرة والجديدة التي استحدثتها التغيرات الهيكلية ، وهذا الأمر له تكاليفه – في التعليم والتدريب وإعادة التأهيل – وربما لا تتوافر في عديد من الدول – خاصة النامية منها. يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تواجه تدريب العمال القدامى على اكتساب مهارات جديدة؛ إذ يصعب عليهم التخلي عن المهارات التي اكتسبوها خلال فترات زمنية طويلة ، والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوب .

غير أنه يصعب الفصل – بشكل قاطع – بين كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية ، ذلك أن جزءاً من الثانية قد يدخل ضمن الأولى عندما تطول فترة الانتقال من عمل إلى آخر بسبب الاختلاف الكبير بين متطلبات العملين كليهما من حيث نوعية المهارات اللازمة لكل منهما . كما أن

التغيرات الهيكلية قد تؤدي إلى زيادة البطالة الاحتكاكية نظراً لخلق فرص جديدة، وما تضيفه من مزايا أكبر ؛ مما يشجع بعض العمال على ترك أعمالهم القديمة محاولين الدخول إلى تلك الفرص الجديدة .

وبالرغم من وجود قدر من التشابه بين كلى النوعين من البطالة الذي يتمثل في تزامن البطالة مع توافر فرص العمل المتاحة في الوقت نفسه ، إلا أنهما يختلفان في الأسباب وكيفية العلاج في كل منهما ، ذلك أن علاج البطالة الهيكلية يتطلب عملية إعادة تدريب للعاطلين واكتساب مهارات جديدة لهم ، حتى تتواءم خصائصهم مع الخصائص المطلوبة في سوق العمل . بينما علاج البطالة الاحتكاكية – والحد منها – يتم من خلال تسهيل عملية انتقال العمال بين الوظائف والأماكن المختلفة ، وذلك من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والمتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال .

٣- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) :

تعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي – أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية – حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود. ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال. ويهتم الاقتصاديون وواضعو السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة لخطورته محاولين – دائماً – المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي ؛ مما يؤدي إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدته .

وتزداد حدة البطالة الدورية – الناتجة عن نقص الطلب الكلي – في حالة الانكماش أو الركود من خلال التجارة الخارجية وانعكاساتها بفعل مضاعف التجارة الخارجية . ويتوقف ذلك على أمور كثيرة بالنسبة للدول النامية أهمها درجة ارتباط البلد النامي بالعالم المتقدم ، ومدى تقدم القطاع الصناعي فيه ، ومدى استقرار البنيان الاقتصادي وتأثره بالمتغيرات الخارجية، حيث أنه كلما كان اقتصاد الدولة النامية أكثر تقدماً والهيكل الاقتصادي أكثر تنوعاً ؛ قل تأثره بالمتغيرات الدورية في الاقتصاديات الأخرى، والعكس صحيح .

وقد يرجع النقص أو القصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات، الناتجة عنه البطالة الدورية، إلى أسباب طويلة الأجل كامنة في الاقتصاد ذاته ، أو إلى أسباب مؤقتة عارضة . وفي الحالة الأولى يترتب على انخفاض الدخول الحقيقية، وبالتالي ، انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد انخفاض الطلب الكلي ، وهو الوضع الأكثر شيوعاً في الدول النامية، أما الحالة الثانية ، حيث تدفع الظروف العارضة الأفراد لإنقاص طلبهم على السلع والخدمات لفترة معينة يعود بعدها الطلب الكلي إلى الارتفاع ، وهو الوضع الأكثر شيوعاً في الدول المتقدمة .

ويتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي و / أو إنقاص كل من الواردات والضرائب. غير أن هذا قد لا يتلاءم مع ظروف الدول النامية، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي ؛ مما ينعكس بدوره على ارتفاع المستوى العام للأسعار دون تحقيق زيادات محسوسة في كل من

الإنتاج والعمالة. ذلك أن المشكلة في الدول النامية تنصب في جانب العرض؛ حيث أن سبب نقص الطلب الكلي هو انخفاض الدخول ؛ بسبب انخفاض مستويات الإنتاج، ومن ثم يتطلب العلاج التأثير في جانب العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المعطلة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الكلي .

الأمر الذي يعني أن سياسات علاج البطالة الدورية في الدول النامية تكون أكثر صعوبة مقارنة بالدول المتقدمة ، لأن الأولى تتطلب التأثير في جانب العرض ، بينما الثانية تتم من خلال سياسات توسعية في جانب الطلب.

٤- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment) :

تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، وتنتشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي الذي لا يتطلب سوى قدر ضئيل من رأس المال وقدراً محدوداً من المستوى التقني، ولذا ، فإن تزايد العمالة في هذا القطاع يعكس نوعاً من البطالة الموسمية بسبب طبيعة النشاط الزراعي؛ حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل. ويواجه قطاع السياحة – أيضاً – هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي .

وبذلك يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة ، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي ؛ بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة ، وفي قطاعات

محددة ، ومن ثم تكون أكثر انتظاماً ، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة، فمثلاً يقل الطلب على عمال الزراعة بعد انتهاء مواسم الزراعة ويعود إلى مستواه السابق مرة أخرى عند حلول مواسم الحصاد . وبالمثل، ينخفض الطلب على عمال البناء في مواسم الشتاء، ثم يزداد في الفترات الأخرى .

ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها ، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالتنية الأساسية – مثل شق الترع وتطهير المصارف وتعبيد الطرق – في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط الزراعي، هذا فضلاً عن تنويع المنتج الزراعي بدرجة أكبر مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق .

ثانياً: البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment) :

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم ، مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية ، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع .

البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم ، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات

دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي ، أو حتى أنه قد يترتب – أحياناً – على توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمالة ظاهرياً – فقط – بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات، وبالتالي ، تكون إنتاجياتهم الحدية في الحالة الأولى صفراً وسالبة في الحالة الثانية .

ويتضح من ذلك أن لهذه البطالة مفهومين :

المفهوم الأول : ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون ، ولكن ليس بكامل طاقتهم أو يعملون في أعمال إنتاجياتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى .

المفهوم الثاني : وهو الأكثر شيوعاً وهو ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون في أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة جداً أو منعدمة وقد تكون سالبة .

وتزداد البطالة المقنعة ظهوراً وانتشاراً في البلاد النامية ؛ حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل ؛ بينما تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموماً ؛ مما يجعل الأفراد يشتغلون في أية أعمال حتى ولو كانت سكنية أو عديمة الإنتاجية؛ ومما يدعم ذلك الأمر انخفاض المستوى التعليمي ، وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة . ولذا ، فإن أسباب البطالة المقنعة تكمن في طبيعة الاقتصاد النامي وخصائص بنياته ؛ حيث يكون الوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة ، وبالتالي ، لا يوجد أمام فائض العمل إلا الالتجاء إلى القطاع الزراعي – بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه – أو إلى قطاع الخدمات الحكومية – لأسباب اجتماعية وسياسية مثل سياسة تعيين الخريجين – والتكدس فيهما؛

مما يجعل الأيدي العاملة في أنشطة هذين القطاعين تفوق الاحتياجات الفعلية لتلك الأنشطة .

ويلاحظ أن البطالة المقنعة تمثل تبديداً لجزء مهم من القوة العاملة ؛ حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا يترتب عليها إضافات مهمة إلى الناتج القومي ، ومن ثم ، تمثل البطالة المقنعة أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها ؛ إذ أنه في ظلها يكون الأفراد ظاهرياً يعملون وأن كانوا لا يضيفون كثيرا إلى الإنتاج ؛ حيث أن الإنتاجية الحدية تكاد تكون صفراً .

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها ، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال تغير بنيان الاقتصاد القومي والتنويع في هيكله .

* قياس البطالة :

ويمكن حساب معدل البطالة عن طريق مقياسين .

* المقياس الرسمي للبطالة :

يعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة ، أي أن :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة .

أي أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة .

وبالتالي ، تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي :

١- العاملون : ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال ذاتية – خاصة – لكل الوقت أو لبعضه ، سواء أكانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك في مجالات مدنية أم مجالات عسكرية .

٢- المتعطلون : ويتضمن هذا الكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة .

ويلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي : الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى. ووفقاً لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة ، وكذلك الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد أو المعاش .

(أ) الأفراد غير القادرين على العمل ، مثل : المرضى والعجزة ، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة ، مثل : الطلبة .

(ب) الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل، مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه، وذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة .

(ج) ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية :

أولاً : تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي :

١- الفئة العمرية المحددة في التعريف، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً .

٢- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل ، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلاً .

٣- كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد ، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

٤- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة ؛ حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها ، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات ، ودول أخرى ، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعلانات البطالة المقدمة للعاطلين .

ثانياً : أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك للأسباب الآتية :

١-عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية . أو لعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى .

٢- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة . ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية ، ومن ثم ، فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها .

٣-عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم (Informal Sector) في الدول النامية ، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية .

ثالثاً : يؤخذ في هذا المقياس الرسمي :

للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة) – فقط – ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة كما لا يأخذ في حسباته الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه .

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشاراً ، وهو المقياس الذي سوف يتم الاعتماد عليه لأنه هو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة ، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغام تلك المآخذ السابقة عليه.

* المقياس العلمي للبطالة :

وفقاً لهذا المقياس؛ فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل ، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي . بينما

إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل ؛ يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي ، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و / أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها .

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة ، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وبالتالي فإن :

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

إذن ن م = ق × جم (١)

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن ٥% مثلاً .

إذن قوة العمل المحتسبة = ٠,٩٥ (من قوة العمل الكلية)

ومن ثم ، فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل ٩٥% من قوة العمل تشغيلاً كاملاً وأمثلاً .

إذن ن م = ٠,٩٥ ق × ج م (٢)

إذن الناتج الفعلي = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة الفعلية

إذن ن ف = ٠,٩٥ ق × ج ف (٣)

بما أن فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي

إذن ف ن = ن م – ن ف (٤)

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً و / أو أمثلاً .

ومن المعادلتين (٣) ، (٤) :

إذن ف ن = ٠,٩٥ ق × ج م – ٠,٩٥ ق × ج ف

إذن ف ن = ٠,٩٥ ق (ج م – ج ف) (٥)

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل، وذلك من خلال قسمة المعادلة (٥) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة (ج م)

إذن فجوة أو حجم البطالة = فجوة الناتج / ج م

إذن ف ب = ف ن / ج م = ٠,٩٥ ق (ج م – ج ف) / ج م

إذن فجوة أو حجم البطالة = ٠,٩٥ ق (١ – ج ف / ج م) (٦)

بما أن معدل البطالة = عدد العاطلين / قوة العمل

إذن معدل البطالة (م ب) = ٠,٩٥ ق (١ – ج ف / ج م) / ٠,٩٥ ق

إذن معدل البطالة (م ب) = ١ – ج ف / ج م (٧)

والمعادلة (٧) تمثل معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمي، وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء أكانت سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة .

المبحث الثانى

البطالة وموقف الفكر الإسلامى منها

* معنى البطالة :

البطالة لغة التعطل عن العمل ، يقال بطل العامل أو الأجير عن العمل فهو بطال ، ويقال يبطل بطالة أى تعطل فهو بطال ولا يخرج المعنى الاصطلاحى عن المعنى اللغوى (١) .

وإذا تساءلنا عن العاطل " unemployed " من هو ؟ فالجواب الذى يتبادر إلى ذهن أى منا أن العاطل هو من لا يعمل . بيد أن هذا التعريف – من وجهة نظرى – غير كاف وغير دقيق ، لأنه غير حاصر والتعريف لا يعتد به إلا إذا كان جامعاً مانعاً ضابطاً حاصراً ، لأن هناك من لا يعملون ، لا لأنهم لم يجدوا فرص عمل ولكن لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل ، مثل الأطفال والمرضى ، وكبار السن ، والذين أحيلوا إلى التقاعد ويحصلون على معاشات ، فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين – لأن العاطلين هم من يكونون قادرين على العمل ولا يعملون – وأيضا هذا غير كاف لأن هناك فئة الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا ، ممن بلغوا سن العمل فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل ، لأنهم يفضلون تنمية قدرتهم ومهارتهم بالدراسة بحيث يحصلون على وظائف أفضل وأجور أعلى بعد تخرجهم مستقبلاً ، فهؤلاء لا يصح إدخالهم دائرة العاطلين وأيضاً يوجد أفراد لا يعملون لحظة إجراء التعداد أو إحصاء البطالة ولكنهم لا يصنفون داخل

---

(١) نظر المصباح المنير في الشرح الكبير ، الرافعى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط أ ١٩٩٤ – لسان العرب ، مادة بطل .

دائرة البطالة لأن لهم وظيفة أو عملا تغيبوا عنه بصفة مؤقتة بسبب مرض أو إجازة أو أى سبب آخر. من ذلك يتبين أنه ليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين .

والواقع أن هناك شرطين أساسيين لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية هما :

١ – أن يكون قادراً على العمل .

٢– أن يبحث عن فرصة للعمل .

وتأسيساً على ذلك يجمع الاقتصاديون والخبراء ، وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية "ilo " على تعريف العاطل بأنه (كل من هو قادر على العمل ، وراغب فيه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى) .

* نظرة الفكر الإسلامى للبطالة :

سبق القول أن التعريف الاصطلاحى للبطالة لا يختلف عن التعريف اللغوى في الفقه الإسلامى التى تعنى التعطل عن العمل .

وعن نظرة الإسلام للبطالة توضح الدراسة وتؤكد أن الإسلام يرفض البطالة حيث يرى الفقهاء : ان البطالة حتى لو كانت للتفرغ للعبادة ، مع القدرة على العمل ، والحاجة إلىالكسب لقوته وقوت من يعوله تكون حراما لخبر " إن الله يكره الرجل البطال " (١) .

(١) راجع كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، إسماعيل بن محمد العجلونى ، طبعة مؤسسة الرسالة ، ص ٢٩١ .

عن ابن عمر قال : " إن الله يحب العبد المؤمن المحترف " (١) وفي الشعب للبيهقى عن عروة بن الزبير أنه سئل : ما شر شيء فى العالم ؟ فقال : البطالة .

والبطالة تهاوناً وكسلاً مع عدم الحاجة مكروهة أيضا وتزرى بصاحبها حيث كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه (إذا نظر إلى ذى سيما سأل : ألة حرفة ؟ فإن قيل : لا ، سقط من عينيه (٢) أما البطالة لعذر كزمانة وعجز لعاهة فلا إثم فيها ولا كراهة .

قال تعالى : ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾[البقرة : ٢٨٦] .

والتوكل لا يدعو إلى البطالة ، فقد مر عمر رضى الله عنه بقوم فقال: " ما أنتم ؟ قالوا : متوكلون ، قال : بل متواكلون ، إنما المتوكل من ألقى حبة في الأرض وتوكل على ربه " كما أن العبادة ليست مسوغاً للبطالة ، لأن في هذا تعطيلا للدنيا التى هى مزرعة للآخرة والتى أمر الله عباده بالسعى فيها .

قال تعالى:﴿ فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾[الملك : ١٥] .

وقال سبحانه : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[هود : ٦١] .

أى كلفكم بعمارتها ، وهذا يتنافى مع التعطل بدون سبب .

ورد أن النبى (ﷺ) ، مر على شخص ، قالوا عنه : إنه كان يقوم الليل ويصوم النهار ، وهو منقطع للعبادة انقطاعاً كلياً فقال عليه الصلاة

---

(١) رواه الطبرانى في الأوسط الكبير ، طبعة دار الكتب بيروت لبنان .

(٢) فيض القدير ، الجزء الثانى / ٢٩٠ برقم ١٨٧٣ .

والسلام " كلكم أفضل منه ([1]) " وغير ذلك من الآيات والأحاديث التى تحث على العمل .

وتتساءل الدراسة : هل للبطالة أثر في استحقاق الزكاة ؟ وهل يجب رعاية المتعطلين عن العمل من قبل الدولة والمجتمع ؟

– تجيب الدراسة عن الفقرة الأولى من السؤال بما يلى :

إن القادر على الكسب مكلف بالعمل ليكفى نفسه بنفسه ، وأما العاجز عن الكسب لضعف ذاتى كالصغر والأنوثة والمرض إذا لم يكن عنده مال موروث يسد به حاجته، كان في كفالة أقاربه الموسرين وإذا لم يوجد له شخص يكلفه بما يحتاجه فقد حل له الأخذ من الزكاة ولا حرج عليه في دين الله .

– وتجيب عن الفقرة الثانية من السؤال بما يلى :

صرح الفقهاء بأن على الدولة القيام بشئون فقراء المسلمين من العجزة واللقطاء والمساجين والفقراء ، و الذين ليس لهم ما ينفق عليهم منه ولا أقارب لهم تلزمهم نفقتهم .

وعن وضع الذمى (أهل الكتاب) المتعطل في دار الإسلام يُرى أن الذمى إن احتاج لضعفه يعطى ما يسد جوعته من بيت مال المسلمين ، ففى كتاب الخراج لأبى يوسف ، أن مما أعطاه خالد بن الوليد رضى الله عنه في عهده لأهل الحيرة : " أيما ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنيا فافتقر ، اختار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة دار الإسلام " .

([1]) أخرجه بن قتيبة في عيون الأخبار ٢٦/١ طبعة دار الكتب المصرية من حديث مسلم.

ونخلص مما سبق إلى أن الإسلام يحرم البطالة ، ويأمر الإنسان بأن يزرع ويعمر في الأرض متى كان صحيحا ، وإلا فالدولة تكفيه من بيت مالها .

هذا هو موقف الإسلام من ظاهرة البطالة التى أصبحت سمة العالم الآن بسبب آثار العولمة وأدواتها الاقتصادية ، وفعل الخصخصة المقيتة والتى ضاعفت من أعداد العاطلين عن العمل بدون إرادتهم ، وما يحدث في مصر منذ عام ١٩٩٢ خير شاهد على ذلك والخوف من أن تفُقد الخصخصة سيادة الدولة على أراضيها !!

أن هناك وسائل عدة للحد من ظاهره البطاله والمساهمة في القضاء على الفقر ، ففضلاً عن الموارد العاديه محددة المصارف (كالزكاة) يوجد مورد غير عادى أو استثنائى ، ينبغى إعماله وتوجيهه للمساهمة في حل مشكلة تفاقم ظاهرة البطاله وهذا المورد هو (التوظيف) حيث يُعطى الشرع لولى الأمر رئيس كان أو أمير أو سلطان أو صاحب ولايه عامة الحق في استحداث موارد لمواجهه مشكلة طارئة وفق شروط وضوابط محدده ومقدره ([1]) .

([1]) انظر التوظيف ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، الفرقة الرابعة ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر المأمون جبر .

الفصل الثالث

تأثير الخصخصة على البطالة

مقدمة :

شهدت الدول المتقدمة منذ النصف الثاني من السبعينات حركة واسعة للخصخصة بعد أن ظل القطاع العام يسهم بدور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والمحافظة على الاستقرار السياسي أيضاً ، إلا أنه مع عجز الاقتصاديات عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بدأت النظرة تتبدل حول كفاءة القطاع العام ، الأمر الذي دفع العديد من الدول المتقدمة لتطبيق برامج الخصخصة على نطاق واسع ، وتبعتها في ذلك الدول النامية وقد اختلفت الآراء ما بين معارض ومؤيد لتلك البرامج حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن لها العديد من المزايا والتي يتمثل أهمها في الآتي :

- تحسين الكفاءة الاقتصادية للمشروعات وإعادة لصياغة دور الدولة في النشاط الاقتصادي ([1]) .
- زيادة دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية وفقاً لآليات السوق، وحدوث تغيير جذري في المتغيرات الكلية الرئيسية وتحسين مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .
- ترشيد الإنفاق العام من خلال التخلص من أعباء الدعم المادي المقدم للشركات العامة الخاسرة .

([1]) محسن حسان، برنامج خصخصة قطاع الأعمال العام في مصر ، ورقة عمل مقدمة إلى حلقة العمل حول تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ديسمبر ٢٠٠١.

تطوير سوق رأس المال وتنشيطها من خلال القيام باستخدام الطرح العام كأحد أساليب الخصخصة .

وعلى الجانب الآخر وجدت برامج الخصخصة معارضة ورفض شعبي متزايد وبخاصة في الدول النامية (١) ، مما آثار التساؤلات حول الآثار السلبية لعملية الخصخصة، ولعل أبرزها (٢) :

- إن الآثار الإيجابية المترتبة على تحسن أداء الشركات جراء تنفيذ برامج الخصخصة لا تكفي لتعويض الآثار الاجتماعية السلبية الممثلة في سوء أوضاع العمالة وبخاصة في المراحل الأولى للخصخصة، حيث يتم الاستغناء عن خدمات العديد منهم في إطار عمليات إعادة الهيكلة .
- أن المزايا التي تتحقق من تنفيذ برامج الخصخصة لا يكون لها آثار ملموسة على الرفاهية الاجتماعية، حيث تقتصر الاستفادة على فئة قليلة تتمثل في حملة الأسهم والمستثمرين.
- كثير مما يلصق بالخصخصة اتهامات من قبيل مسئولياتها عن البطالة وزيادة الأسعار وزيادة التواجد الأجنبي في بعض القطاعات الهامة.، وعليه أتناول أثر حصيلة الخصخصة على البطالة من خلال تناول أثر الخصخصة على الموازنة العامة ، ثم برنامج الخصخصة في مصر .

---

(١) على سبيل المثال بلغت نسبة الرافضين لبرامج الخصخصة في دول أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٥ نحو ٧٠% ممن شملهم استطلاع للرأي أجرى على حوالي ١٩ ألفاً من سكان ١٨ دولة، فضلا عن أن استطلاعات الرأي قد أظهرت نتائج مشابهة في مناطق جنوب الصحراء الأفريقية، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وجنوب آسيا .

(2) Sunita Kikeri & John Nellis, An Assessment of Privatization, The World Bank Reserch Observer, Vol. 19 no. 1, (Spring 2004) .

أولاً : أثر الخصخصة على الموازنة العامة :

انتهت دراسة حديثة (١) إلى أنه يجب إلا يتطلع المرء إلى الخصخصة كحل لمشاكل مالية الدولة أو الإقلال من الحاجة إلى الاقتراض الحكومى . حيث لا تضمن الخصخصة تدفق ايجابي إلى الموازنة العامة في أحايين كثيرة ، – على سبيل المثال – عندما تقدم الحكومة الأصل دون مقابل ، أو تبيع لمن تراهم مناسبين بأسعار تفضيلية ، وكذلك الحال عندما لا تعتبر الخصخصة بيعاً للأصول ، ولا تأجير ذات عائد ايجابي .

وقد تباينت أراء الاقتصاديين حول أثر الخصخصة على الموازنة العامة إلى اتجاهين (٢) :

الاتجاه الأول : يؤكد التأثير السلبى للخصخصة على موزانة الدولة ، والتى تتمثل في حرمان الموازنة العامة من الفوائض التى تحققها هذه الشركات ، وهو مورد مالى مستمر هى في أشد الحاجة إليه لمواجهة العجز في الموازنة العامة من ناحية ، ورغم قدرة الدولة على مواجهة نفقاتها المختلفة من ناحية أخرى .

الاتجاه الثانى : يميل إلى التأثير الايجابي للخصخصة على موازنة الدولة ، وذلك بسبب توقف تمويل المشروعات العامة التى كانت تتملكها الدولة قبل الخصخصة ، وكذلك توقف الدعم الذى كانت تقدمه الدولة لتلك المشروعات العامة نتيجة استمرارها في تحقيق خسائر بسبب ضعف الكفاءة.

---

(١) " الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الاعمال العام " ، محمود محمد الدمرداش ، رسالة دكتوراة مقدمة ، قسم الاقتصاد والمالية العامة ، بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، فرع بنى سويف ،١٩٩٩، ص ٣١٥-٣١٦ .

(٢) في بيان هذا التفصيل ، أنظر : د. محمود محمد الدمرداش ، المرجع السابق ، ص٣١٤ – ٣١٥ .

ثانياً : برنامج الخصخصة في مصر :

لم يعد من المشوق الحديث عن الخصخصة من وجهه نظر مجتمعيه بصفتها الخطر الداهم ، ولكن من الملزم أن نتحدث عنها بصفتها الواقع الذى يلوح فى الأفق وإذا كنا قد تحدثنا عن الخصخصة وعددنا مزاياها وأساليبها وضوابطها حيث اعتبرها القائمين على تنفيذها أنها قطار الحياه الذى ينبغى أن نركبه بحيث إذا تخلفنا عنه سنبقى وحيدين فى العراء لن ينظر إلينا أحد ،وهانحن ركبنا القطار فماذا تحقق هل وصل بنا إلى حيث نريد (زيادة الدخل السنوى – التوظف الكامل – بنية تحتية قوية – زيادة فى الخدمات – تحسن فى الاداء الاقتصادى والاجتماعى والسياسي ...الخ) أم حيث يريد هو بمعنى أخر هل حققت الخصخصة أهدافها هل ساهمت فى القضاء على الفقر المتعاظم أمره هل قللت من نسب البطاله بين المتعلمين أسئلة ملحة تبحث عن إجابة . حتى يكون هناك مبرر قوى لإقناع الرأى العام بأن هذا النهم الحكومى فى الإسراع فى تنفيذ برامج الخصخصة والتى شابها فى الأونة الأخيرة كثير من اللغط نتيجة التصريحات والقرارات المتضاربة وما حدث فى الفتره الأخيرة (بيع عمر أفندى – بنك الإسكندرية وأخيراً بنك القاهرة لمستثمر استراتيجي !!)من تصريحات جُانبها الصواب ساهمت فى خلق بؤر توتر مجتمعيه مما يفسر هذه النظرة المريبة والتشاؤمية للسواد الأعظم من المجتمع المصرى لبرنامج الخصخصة .

لقد بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في مصر عام ١٩٩١ من خلال إنجاز مرحلة الإصلاح المالي والنقدي ثم مرحلة الإصلاح الهيكلي اعتباراً من عام ١٩٩٥ بهدف تحقيق اقتصاد يمثل القطاع الخاص

فيه دوراً أكبر وذلك بتحويل الشركات المنتجة للسلع والخدمات من ملكية وإدارة الدولة إلى ملكية وإدارة القطاع الخاص .

ومع صدور قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والخاص بشركات قطاع الأعمال العام تم تحديد عدد شركات القطاع العام التي ستخضع للخصخصة بـ ٣١٤ شركة تعمل تحت مظلة ٢٧ شركة قابضة (١) .

وقد شهد برنامج الخصخصة مرحلتين رئيسيتين :

- المرحلة الأولى اتسمت بالبطء النسبي وامتدت من عام ١٩٩١ وحتى منتصف عام ٢٠٠٤ .
- المرحلة الثانية بدأت مع إنشاء وزارة الاستثمار في يوليو ٢٠٠٤ وتميزت بتسارع برنامج الخصخصة .

وفيما يلي عرض موجز لتطور برنامج الخصخصة المصري حتى نهاية يونيو ٢٠٠٤: (١)

- اتسم برنامج الخصخصة في بداية تطبيقه بالبطء حيث اقتصرت عمليات البيع التي تم تنفيذها خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٤ على نحو ١١ عملية بحصيلة بلغت نحو ٤١٨ مليون جنيه أي بمتوسط ٣٨ مليون جنيه لعملية الخصخصة الواحدة .
- بلغ عدد عمليات البيع خلال الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٥ وحتى ١٩٩٧/١٩٩٨ نحو ٨٣ عملية بحصيلة قاربت ٩ مليار جنيه أي بمتوسط نحو ١٠٨ مليون جنيه للعملية .

---

(١) زاد عدد الشركات فيما بعد نتيجة لتحويل بعض الهيئة الاقتصادية (الاتصالات والكهرباء والمياه) إلى شركات .

- بلغ عدد عمليات البيع خلال الفترة من عام ١٩٩٨/١٩٩٩ وحتى نهاية يونيو ٢٠٠٤ نحو ١٢٢ عملية بلغت حصيلتها ٨,٤ مليار جنيه ، ويعد عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ عاما استثنائياً حيث بلغ عدد عمليات البيع نحو ٣٩ شركة قطاع عام، فضلا عن إتمام أول عملية بيع للمساهمة العامة في شركة مشتركة وليبلغ إجمالي المتحصلات نحو ٤,٦ مليار جنيه بمتوسط ١١٥ مليون جنيه للعملية، ومن الملاحظ تباطؤ عملية الخصخصة في السنوات (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٤)، حيث اقتصر متوسط حصيلة البيع خلال تلك الفترة على أقل من ٠,٥ مليار جنيه بمتوسط ١٠ مليون جنيه للعملية الواحدة .
- اعتباراً من يوليو ٢٠٠٤ شهد برنامج الخصخصة منحى جديداً حيث تسارعت وتيرته بصورة كبيرة، فقد بلغ عدد عمليات الخصخصة خلال العامين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ نحو ٢٨ و ٦٦ و ٤٣ عملية بحصيلة بلغت نحو ٥,٦ و ١٥,١ و ١٢,٩ مليار جنيه على الترتيب خلال تلك الفترة .

وفيما يلي عرض لأهم التطورات في عمليات الخصخصة التي تمت خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٤ وحتى مارس ٢٠٠٧ :

- بلغت حصيلة الخصخصة خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٤ وحتى مارس ٢٠٠٧ نحو ٣٣,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٧,٩ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠٠٤ ، في حين بلغ عدد العمليات المنفذة نحو ١٣٧ عملية مقارنة بنحو ٢١٦ عملية خلال فترتي المقارنة، كما ارتفع

متوسط قيمة عملية الخصخصة ليسجل نحو ٢٤٥ مليون جنيه مقارنة بنحو ٨٢ مليونا خلال نفس الفترة على الترتيب .

- التوسع في عمليات بيع حصص المال العام في الشركات المشتركة لتسجل نحو ٣٥ عملية في الفترة من يوليو ٢٠٠٤ حتى مارس ٢٠٠٧ مقابل ١٦ عملية خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤.
- بيع المساهمات العامة في ١١ بنكاً مشتركاً (١) ، فضلاً عن خصخصة بنك الإسكندرية، حيث تم بيع ٨٠% من راسماله إلى بنك سان باولو الإيطالي في أكتوبر ٢٠٠٦ بمبلغ ٩,٣ مليار جنيه ليصبح بذلك أول بنك قطاع عام تتم خصخصته (٢) .
- بيع جزء من المساهمات في بعض القطاعات الحيوية التي تديرها الدولة، حيث تم في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ طرح ٢٠% من أسهم الشركة المصرية للاتصالات للاكتتاب العام في سوق الأوراق المالية وقد بلغت حصيلة الطرح نحو ٥,١ مليار جنيه، كما تم بيع ٢٠% من أسهم شركتي سيدي كرير للبتروكيماويات والإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك) خلال شهري يونيو وسبتمبر ٢٠٠٥ على التوالي .

---

(١) وهي بنوك الأهلي سوسيتيه جنرال (١٨%) ، مصر أمريكا الدولي (١٠٠%) ، المصري التجاري (١٠%) ، مصر الدولي (٢٩%) ، قناة السويس (١٠%) ، مصر رومانيا (٣٣%) ، المصري الأمريكي (٣٤%) ، التجاري الدولي (١٩%) ، الدلتا الدولي (١٩%) ، القاهرة الشرق الأقصى (٣٩%) ، الإسكندرية التجاري والبحري (٥٠%) .

(٢) أعلنت الحكومة في ٩ يوليو ٢٠٠٧ عن خصخصة بنك القاهرة ثالث أكبر البنوك التجارية العاملة في مصر من خلال بيع ٨٠% من رأسماله لمستثمر استراتيجي.

- التوسع في بيع الأراضي والأصول غير المستغلة لشركات القطاع العام حيث بلغ عدد عمليات البيع خلال تلك الفترة نحو ٧٠ عملية بينما لم يتم تنفيذ أي عملية بيع أراضي منذ بداية البرنامج وحتى نهاية يونيو ٢٠٠٤ .
- بيع أصول ٧ من شركات القطاع العام وتصفية ٥ شركات أخرى بالإضافة إلى ٧ حالات دمج وحالة استحواذ واحدة ، في حين عادت ٥ شركات لملكية القطاع العام .

هذا وقد تعددت آليات الخصخصة ما بين طرح حصص للاكتتاب في البورصة أو البيع لمستثمر استراتيجي أو البيع لاتحاد العاملين أو التصفية أو بيع أصول، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١) .

التوزيع النسبي لإجمالي برنامج الخصخصة طبقا لطريقة البيع حتى يونيو ٢٠٠٦

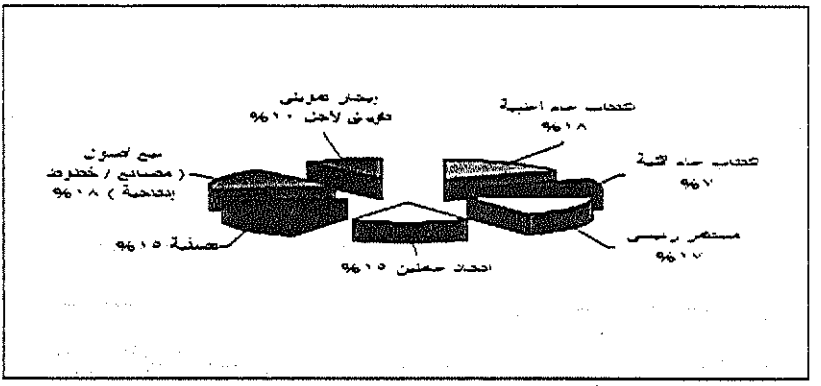

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٦ .

(١) انظر ملحق رقم (١٠) .

حصيلة الخصخصة ومنافذ استخدامها (١) :

وفقا وبيانات الجهاز المركزي للمحاسبات فقد بلغت حصيلة الخصخصة حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ نحو ٤٨,١ مليار جنيه [٢] آل إلى وزارة المالية منها نحو ١٦,٦ ملياراً تم استخدامها في سداد أقساط الدين المحلي والخارجي .

معدل البطالة(%)	٩,٩	٩,٨	١٠	٩,٥	٩,٣	٨,٤
معدل التغير(%)		(١)	٢	(٥)	(٢)	(٩,٧)

في حين تم توجيه نحو ٢,٨ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة لصندوق إعادة الهيكلة ، ونحو ٩,٤ مليار جنيه للشركات القابضة ، ونحو ١٩ مليارا للبنوك وشركات التأمين العامة باعتبارها جهات مالكة للمال العام .

أثار برنامج الخصخصة المصري في الحد من البطالة :

نجد من الجدول السابق (٣) :

أن معدلات البطالة زادت عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بنسبة ٢% ثم انخفضت عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بنسبة ٥% ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة تفعيل دور القطاع الخاص حيث أن برنامج الخصخصة كان متباطيء منذ بداية الألفية حتى عام ٢٠٠٤ ، وفي نهاية عام ٢٠٠٤ زادت حصيلة البيع زيادة مضطردة لتصل إلى ٢٠ مليار جنيه مما أدى لخلق فرص عمل جديدة للشباب عن طريق استخدام جزء من حصيلة الخصخصة في دعم المشروعات الصغيرة وإعادة التدريب لشباب الخريجين .

---

(٣) انظر الملاحق رقم (١) ، (٢) .

وفي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ انخفض المعدل ولكن ليس على نفس درجة الانخفاض في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليصل معدل البطالة إلى ٩,٣ بانخفاض ٢% عن العام السابق.

وبالنظر لبرنامج الدولة المستهدف عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نجد أنها ستتسع في عمليات الخصخصة لتصل الحصيلة إلى ٤٨ مليار جنيه وسيوجه ١٦ مليار من تلك الحصيلة للبنوك (أي ما يعادل ٣٣% من الحصيلة) وبالطبع ستقوم البنوك باستثمار هذا الجزء المخصص من الحصيلة وستتوسع في عمليات الإقراض ودعم المشروعات الصغيرة مما سيؤتي ثماره في صالح النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلى الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة .

برنامج إدارة الأصول :

ونحن بصدد الحديث عن برنامج الخصخصة في مصر يجب تناول برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وذلك باعتبار أن برنامج الخصخصة ضمن المحاور الثلاثة الرئيسية للبرنامج والتي تتمثل في :

المحور الأول : تنفيذ برامج إعادة هيكلة الشركات وصيانة المال العام في شركات القطاع العام .

المحور الثاني : توسيع مشاركة القطاع الخاص في ملكية أصول وشركات قطاع الأعمال العام (برنامج الخصخصة) .

المحور الثالث : حسن إدارة الشركات وفقاً لمبادئ الحكومة والإفصاح الكامل عن أنشطة الشركات .

وفيما يتعلق بالمحور الأول والخاص ببرنامج إعادة الهيكلة وصيانة المال العام (١) ، تم إعادة هيكلة العديد من شركات قطاع الأعمال فنياً ومالياً وإدارياً، فعلى سبيل المثال تم في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إتاحة نحو ١,٣٥ مليار جنيه لتمويل عملية إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، وتمويل العجز فلي رأس المال وذلك للشركات التابعة لسبع شركات قابضة. كما تم تسوية جزء كبير من مديونيات شركات القطاع العام لدى البنوك والتي بلغت في يونيو ٢٠٠٤ نحو ٣١,٥ مليار جنيه منها ٢٨,٥ مليارا للبنوك العامة، حيث تم سداد مبلغ ٦,٩ مليار جنيه لصالح بنك الإسكندرية في المرحلة الأولى ، وتم استخدام حصيلة بيع بنك الإسكندرية في المرحلة الثانية لتسوية مديونيات بعض شركات القطاع العام، وهو ما أدى إلى انخفاض المديونية المستحقة لتلك الشركات لتقتصر على نحو ٩,٧ ملياراً في نهاية مارس ٢٠٠٧ منها نحو ٧,٨ ملياراً للبنوك العامة (الأهلي ، مصر ، القاهرة) ، ومن المتوقع أن يتم سداد كامل المديونية قبل انتهاء عام ٢٠٠٨ .

وقد انعكس ذلك على تحسن أداء كثير من الشركات في نهاية يونيو ٢٠٠٦ حيث تغيرت نتائج ١١ شركة من الشركات من خاسرة إلى رابحة، وزادت أرباح ٦١ شركة ، فيما نقصت خسائر ٢٠ شركة، ليبلغ بذلك عدد الشركات التي تحسن أداؤها ٩٢ شركة، وإجمالا فقد سجلت أرباح شركات قطاع الأعمال الرابحة (١٠٨شركة) في يونيو ٢٠٠٦ نحو ٤,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣,٤ مليارا في ذات التاريخ من عام ٢٠٠٥ (١٠٥ شركة) ، بينما تراجع عدد الشركات الخاسرة ليقتصر في يونيو ٢٠٠٦ على ٥٥

(١) رد السيد / وزير الاستثمار على الاستجوابات المقدمة لمجلس الشعب حول برنامج الخصخصة .

شركة مقابل ٦١ شركة في يونيو ٢٠٠٥ وشهدت خسائر هذه الشركات ثباتا خلال عامي المقارنة لتسجيل نحو ٢,٨ مليار جنيه، هذا يوقد بلغ صافي الربح ٢,٤ مليار جنيه مقابل ١,١ ملياراً خلال تاريخي المقارنة .

وقد تم تناول المحور الثاني المتعلق بالخصخصة تفصيليا، أما فيما يتعلق بالمحور الثالث الخاص بالحكومة فقد تم إصدار دليل حوكمة خاص لشركات القطاع الخاص وآخر خاص بشركات القطاع العام، كما تقوم وزارة الاستثمار بنشر نتائج أعمال الشركات في إطار تفعيل مبادئ الشفافية والإفصاح .

لقد شهد العامين الأخيرين تحسناً ملموساً في أداء العديد من الشركات العامة وتحول نتائج العديد منها من الخسارة إلى تحقيق أرباح ، وهو ما يعزي في الأساس إلى سداد جزء كبير من مديونية هذه الشركات تجاه البنوك والتي اقتصرت على أقل من ١٠ مليارات في مارس ٢٠٠٧ مقابل نحو ٣١,٥ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٤ .

أما على صعيد برنامج الخصخصة فقد تسارعت وتيرته منذ إنشاء وزارة الاستثمار في يوليو ٢٠٠٤ ، حيث تم التوسع في بيع المساهمات العامة في الشركات المشتركة ، إضافة إلى التخلي عن معظم المساهمات العامة فى عديد من البنوك المشتركة وخصخصة بنك الإسكندرية رابع أكبر بنك في مصر من حيث إجمالي الأصول . وأن الخصخصة حققت وفرا فى مالية الدولة ، وأن الخصخصة لها أثار على العاملين وعلى سوق المال والصادرات وعلى تسوية الدين الخارجي للدولة وما ينبغي الإشارة إليه هو بيان مدى أثر الخصخصة على السلع والخدمات ففى الأمد القصير قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة لترشيد الدعم والإعانات وهو ما يؤثر سلبا على

الفئات الأقل دخلا ،وفي الأمد الطويل يتوقع أن تعمل الخصخصة على زيادة مستمرة وطويلة الأجل فى الاستثمار والإنتاج وارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج .

الخاتمة

النتائج و التوصيات :

أولاً : النتائج :

وقد ثبت من خلال دراسة وتحليل بيانات البحث :

١- صحة الفرض الأول، حيث نجد من تتبع معدلات البطالة فى مصر كما هو موضح فى الملاحق (١) ، (٢) ، أن متوسط معدل البطالة يبلغ ٩% ، وهو معدل مرتفع جداً ، حيث أن السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية لمواجهة مشكلة البطالة لم تنجح في معالجة تلك الظاهرة أو حتى التخفيف من حدتها. ويرجع ذلك إلى أن هذه السياسات ركزت على الاختلالات قصيرة الأجل دون الاهتمام بالأجل الطويل، كما تميزت باهتمامها بالآثار المباشرة – فقط – دون أخذ الآثار غير المباشرة في الحسبان، فضلاً عن عدم اتساق هذه السياسات وتكاملها واندماجها في خطط التنمية المعلنة للدولة. فمشكلة البطالة مشكلة مركبة، وليست مشكلة اقتصادية فحسب؛ بل هي مشكلة اجتماعية وسياسية أيضاً .

٢- نجد أن فى الفترة من ٩١ حتى عام ٢٠٠٠ تراجع فى عدد العاملين بالقطاع العام نتيجة التحول للخصخصة وتسريح الكثير من العاملين كما هو موضح فى الملحق رقم (٦) ، مما يؤكد صحة الفرض الثانى.

٣- نجد أن فى الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧ تسارع برنامج الخصخصة مما أدى إلى زيادة حصيلتها ، وفى ذات الوقت بدأت معدلات البطالة تنخفض ولكن بنسبة ضئيلة، مما يؤكد صحة الفرض الثالث فعلى الرغم من أن للخصخصة دور سلبي في زيادة معدل البطالة إلا أن لها

مردود ايجابي غير مباشر في الحد منها أيضاً عن طريق استخدام عوائدها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تدريب الشباب العاطل وتأهيله للعمل ، ويتضح ذلك من الملاحق رقم (٤) ، (٥) ، (٨) ، (٩) .

٤- ثبت صحة الفرض الرابع من خلال رد السيد وزير الاستثمار على الاستجوابات المقدمة لمجلس الشعب حول برنامج الخصخصة حيث نجد انه تم صرف ١,٣٥ مليار جنيه لتمويل عملية إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ، ومن وجهة نظر الباحث انه كان من الأجدر استخدام هذا المبلغ الكبير في خلق فرص عمل للشباب من خلال دعم وتمويل المشروعات الصغيرة على سبيل المثال.

ثانياً : التوصيات :

من خلال الدراسة والتحليل التى تضمنها البحث يمكننا أن نستخلص العديد من النتائج الرئيسية والمهمة :

١- أن فكرة الخصخصة ترجع إلى التطور الذى لحق بدور الدولة محايد وهامشى إلى متدخل ومنتج والواقع يحدثنا بأن تطبيق الخصخصة في مصر يجانبه الصواب في أمور كثيرة .

٢- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز الشفافية والإفصاح عند تقييم الأصول المختلفة بما يؤدي إلى توفير القبول الاجتماعي لإجراءات الخصخصة وهو أمر يجاوز مجرد التحقق من توافر الإطار القانوني السليم إلى ضرورة خلق الشعور العام بأن هذه العمليات تتم لمراعاة المصلحة العامة وفي إطار من العدالة والإنصاف دون محاباة أو تمييز لطرف على حساب الأطراف الأخرى .

٣- مراعاة البعد الاجتماعي حيث يتبع عمليات الخصخصة تسريح عدد كبير من العمالة ، ومن ثم يجب أن تكون تعويضات العاملين في ظل نظام المعاش المبكر مجزية .

٤- أهمية استخدام جزء من عوائد الخصخصة في إقامة مشروعات تسهم في الحد من مشكلة البطالة، ولا تقل هذه النسبة عن ٤٠%، كما نرى أن هناك مسئولية كبيرة تقع على عاتق القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة باعتباره مسئولاً عن إنجاز ٦٠% من خطط التنمية، مع أهمية ربط ما يمنح لهذا القطاع من حوافز بمدى إسهامه في توفير فرص عمل جادة للشباب في مشروعاته .

٥- لابد من إعادة النظر في التشريعات التي قد تحول دون قيام القطاع الخاص بدوره في الحد من البطالة، بحيث ترتبط الامتيازات الممنوحة للمشروع بحجم الإسهام في مواجهة البطالة .

٦- إعادة النظر في بيع حصص رأس المال العام في الشركات المشتركة والتي يتجاوز عددها ٦٤٠ شركة، وبخاصة إذا كانت من الشركات الناجحة والتي تحقق أرباحاً مرتفعاً لأن ذلك بمثابة دخل جاري للحكومة .

٧- إعطاء الأولوية لبيع الشركات الخاسرة على أن يكون اللجوء إلى إعادة الهيكلة في أضيق الحدود ، نظراً لما أثبتته بعض التجارب العالمية أن إعادة الهيكلة لا تؤدي بالضرورة إلى تحسن السعر الصافي للأصول المباعة .

٨- وضع الشروط اللازمة للحد من قيام المشترين لشركات الخصخصة من الخروج من السوق قبل مرور فترة معينة، فضلاً عن وضع قيود على عملية بيع الأراضي للأجانب .

٩- توفير بيانات أكثر تفصيلاً عن كيفية استخدام حصيلة الخصخصة .

١٠- أعمال مبدأ التوظيف وتفعيل دور الزكاة للحد من البطالة بمفهومها الواسع .

الملاحق

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

أولاً : الأبحاث والدوريات :

١- د / حازم الببلاوى ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩٩ .

٢- د / خلاف خلف الشاذلي ، آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة ، شئون عربية ، عدد ١٠٥ لسنة ٢٠٠١ .

٣ - د / رابح رتيب بسطا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، العدد الأول ١٩٩٥ .

٤- د/ صديق محمد عفيفي : التخصصية لماذا وكيف، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٠ ، أول فبراير ١٩٩٣ .

٥ - د/ على عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

٦ - د/ كريم أبو حلاوة، عالم الفكر، العدد ٣٠، المجلد٢٩لسنة ٢٠٠١م .

٧ - محسن حسان، برنامج خصخصة قطاع الأعمال العام في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى حلقة العمل حول تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، ديسمبر ٢٠٠١ .

٨ - د/محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢ .

٩ – د/ مصطفى كامل السعيد ، الاقتصاد المصري وتحديات الاوضاع الراهنة ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٢ .

١٠– د / محمود محمد الدمرداش الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام " ، رسالة دكتوراه مقدمة ، قسم الاقتصاد والمالية العامة ، بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، فرع بنى سويف ، ١٩٩٩ ، ص ٣١٥ – ٣١٦ .

١١ – د / هناء خير الدين، أمل رفعت ، نحو توافق قومي حول برنامج الخصخصة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية ، العدد ١٩ ، يوليو ٢٠٠٦ .

١٢– د / يوسف القرضاوى : المسلمون والعولمة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ،٢٠٠٠ م .

ثانياً : التقارير والنشرات :

١– وزارة الاستثمار، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

٢– مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة في مصر

٣– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير العربي الموحد ، القاهرة،سبتمبر ٢٠٠٣

٤– البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

٥– البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، ٩٠ / ١٩٩١ .

٦– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ، ١٩٩١/٩٠ .

٧- بنك التنمية الصناعية المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٤/٢٠٠٥
٨- البنك الأهلي المصري ، الاقتصاد المصري في أرقام ، ٢٠٠٦
٩- البنك الأهلي المصري ، الاقتصاد المصري في أرقام ، ٢٠٠٥
١٠- البنك الأهلي المصري ، الاقتصاد المصري في أرقام ، ٢٠٠٤.
١١-تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، الدورة ٢٨ ، ٢٠٠٠ .
١٢-وزارة التجارة والصناعة، تقرير التجارة المجمع، مايو ٢٠٠٦ .

مراجع باللغة الإنجليزية

A. Books :

1- John Nellis, Privatization in Developing Countries.. A Summary Assessment, The Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series 24, December 2005 .
Sunita Kikeri & John Nellis, An Assessment of Privatization , The World Bank Reserch Observer, Vol. 19 no. 1, (Spring 2004) .
2 - Mcconnell C.R. Brue s.l Macpherson D.A. contemporary Labor Economics, Mc – Grow Hill , New york ,sixth Edition , 2003 .
3- Ehernberg R. G.Smith R. S . Modern Labor Economics: Theory and public policy, the Macmillan press Ltd..third edition.1988 .

مواقع على شبكة الانترنت :

1- http://rru.worldbank.org/Themes/Privatization
2 - www.investment.gov.egwww.nbe.com.eg
3- www.idsc.gov.eg
4- www.cbe.or.eg
5- www.nbe.com.eg

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول مزايا الخصخصة وضوابطها واستراتيجيتها	٨
المبحث الأول : مزايا الخصخصة وضوابطها واستراتيجيتها	١٠
المبحث الثانى : العولمة والخصخصة	٣٩
المطلب الأول : العولمة والنمو .	٣٩
المطلب الثانى : العولمة ورأس المال البشرى .	٤٣
المبحث الثالث : رؤية مجتمعية حول الخصخصة	٤٦
الفصل الثانى نظرة عامة على البطالة وموقف الفكر الإسلامى منها.	٥٧
المبحث الأول : نظرة عامة على البطالة .	٦٠
المبحث الثانى : موقف الفكر الإسلامى من البطالة	٨٣
الفصل الثالث تأثير حصيلة الخصخصة على البطالة	٨٨
الخاتمة	١٠١
الملاحق	١٠٥
المراجع	١٠٥